الأمم المتحدة

A/C.1/70/PV.13

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٣**

الخميس، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠.

نيويورك

الرئيس: السيد كاريل فان أوستروم. . . . . (هولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

الاجتماع المخصص المشترك بين اللجنتين الأولى والرابعة بشأن التحديات التي يمكن أن تواجه أمن الفضاء واستدامته

التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

الرئيس المشارك فان أوستيروم (تكلم بالإنكليزية): أرحب ترحيباً حاراً بجميع الممثلين في هذا الاجتماع المخصص المشترك بين اللجنتين الأولى والرابعة، المعقود بموجب قرار الجمعية العامة ٣٨/٦٩ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

من دواعي سروري واعتزازي أن أترأس هذا الاجتماع بالاشتراك مع رئيس اللجنة الرابعة، سعادة السفير بريان باولر، وهو صديق عزيز أيضاً. وقد اتفقنا على تناوب إدارة أعمال هذا الاجتماع. وبالتالي، سأتولى رئاسة الجزء الأول من الاجتماع، ويتولى الرئيس المشارك باولر رئاسة الجزء الثاني. وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى برنامج عمل الاجتماع المخصص المشترك الذي جرى تعميمه مسبقاً ووثائق المعلومات الأساسية المتاحة على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

أعطي الكلمة الآن للرئيس المشارك باولر للإدلاء بملاحظاته الافتتاحية.

الرئيس المشارك باولر (تكلم بالإنكليزية): أشكر جميع الممثلين على مشاركتهم في الاجتماع المخصص المشترك المهم اليوم. ويشرفني أن أتشارك رئاسة اجتماع اليوم مع السفير فان أوستيروم (هولندا)، وهو صديق عزيز جداً كذلك. وهذا الاجتماع المخصص المشترك هو جهد مبتكر لتمكين اللجنتين المعنيتين من مناقشة التحديات المحتملة لأمن الفضاء واستدامته. ومن الواضح أن الشواغل المتعلقة بأمن وسلامة الأنشطة الفضائية من منظور استدامتها الطويلة الأجل تحتاج إلى معالجة فعالة، ولا سيما في سياق أهداف خطة التنمية العالمية. وأي جهود تبذل من أجل معالجة المخاوف الأمنية في الفضاء من منظورها الأوسع يجب ربطها بالاحتياجات الإنمائية الأساسية لجميع الدول والشعوب.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1532930 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التي اعتمدت مؤخراً، وركائزها الأساسية المتمثلة في الناس والأرض والازدهار والسلام والشراكة مرتبطة جميعها بشكل وثيق بالتحديات التي يمكن أن تواجه أمن الفضاء واستدامته. ولا بد أن نسأل أنفسنا عن المطلوب القيام به عالميا وبشكل جماعي لتأمين الاستخدام المقبل للموجودات الفضائية، بغية التأكد من أن الأنشطة الفضائية التنفيذية لا تزال آمنة ومضمونة وتسهم بدون انقطاع في تحقيق التنمية المستدامة لمجتمعاتنا وشعوبنا وكوكب الأرض والبيئة القريبة من الأرض جملة.

إن المفهوم الأوسع نطاقا لأمن الفضاء ينطوي على تدابير لبناء الاطمئنان والثقة والاستدامة، بالإضافة إلى آليات لسلامة العمليات الفضائية والتعامل مع المواقف الخطيرة، والتي هي نتيجة إما لأسباب طبيعية، مثل الكويكبات والظواهر الجوية الفضائية، أو من صنع الإنسان، على سبيل المثال، بما في ذلك اصطدام المدارات وحالات الطوارئ وفقدان التحكم في المركبات الفضائية، ومخاطر العودة الناجمة عن عودة دخول الحطام الفضائي إلى الغلاف الجوي.

وفي إطار معالجتنا لمجالات الاهتمام تلك، يجب ألا يغيب عن بالنا أيضاً الدور الهام للتطبيقات الفضائية في المجالات المتصلة بالقضاء على الفقر، والأمن الغذائي، والتربية الصحية، والطاقة، وتغير المناخ، والموارد البحرية والتنوع البيولوجي وإدارة الكوارث، وغير ذلك. وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر توفر فرصة فريدة للتفكير في الدور المقبل لعلوم وتكنولوجيا استكشاف الفضاء، باعتبارها أدوات لا غنى عنها في جهودنا لمواجهة التحديات العالمية.

إن استدامة التنمية وأمن الفضاء يعملان يداً بيد على تحديد أهداف إدارة الفضاء العالمي لمصلحة البشرية جمعاء. ومن هذا المنطلق، فإنني أتطلع إلى مناقشة مجدية لممثلي اللجنتين إلى جانب الخبراء العاملين في المجال استرشاداً بآرائهم. وبصفتي رئيساً للجنة الرابعة، وهي المسؤولة عن هذا البند بشأن التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، فإنني أتطلع إلى حوار مثير للاهتمام في هذا الاجتماع المخصص والمشترك بين اللجنتين الأولى والرابعة الفريد من نوعه.

الرئيس المشارك فان أوستيروم (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس المشارك باولر على بيانه. وأرجو أن تسمحوا لي أنا أيضاً بإبداء بعض الملاحظات الاستهلالية الآن.

في الخمسينيات من القرن الماضي، بدأت الجهود في إطار الأمم المتحدة للحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. والفضاء الخارجي يوفر فرصاً واسعة لأنشطة الأمم المتحدة في مجال التنمية، وإن ظل بيئة هشة أيضاً. ولمعالجة تلك المسألة، استُكشِفت في البداية أهمية تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي في عام ١٩٩٣ على المستوى العالمي. وبعد عشرين عاما، سلم فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي في تقريره بأن الدفع بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة قدماً يتطلب التنسيق والدعم على نطاق كافة هيئات الأمم المتحدة التي تتعامل مع أمن الفضاء الخارجي واستدامته.

وبناء على توصيات فريق الخبراء الحكوميين، قررت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين إحالة التقرير إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وهيئة نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح، للنظر فيه. وفي دورتها التالية، قررت الجمعية عقد الاجتماع المخصص المشترك الراهن لمواجهة التحديات التي يمكن أن تواجه أمن الفضاء واستدامته. وقد اتضحت الحاجة إلى التنسيق الفعال من شتى المبادرات الجارية التي تعالج العديد من المسائل الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين. وتشمل تلك المبادرات الجهود المتواصلة المبذولة داخل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض

السلمية من أجل تحديد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي. كما تشمل الجهود الأخرى من النوع الذي أقره فريق الخبراء الحكوميين لمتابعة الالتزامات السياسية لتشجيع العمل المسؤول في الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية.

والاجتماع الراهن يوفر للجمعية العامة سبل الإسهام في التنسيق السليم والفعال للجهود الدولية الرامية إلى ضمان أمن الفضاء واستدامته. ولذلك، يسرني أن يتشاطر أعضاء الفريق المحترم معنا خبراتهم في هذا الصدد، ويحدوني الأمل في أن تعطي مرئياتهم دفعة لنقاشنا الجماعي.

ننتقل أولاً إلى البيانات الاستهلالية الرئيسية، حسبما أعلن في البرنامج، وكما ذكرت للتو، ونستمع بعد ذلك إلى بيانات الدول الأعضاء. واسمحوا لي أن أقدم المتكلمين. وهم، أولاً، سعادة السفير فيكتور فاسيلييف، رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي؛ ثانياً، رئيس الفريق العامل المعني بالاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي التابع للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، السيد بيتر مارتينيز، الذي ينضم إلينا عبر الفيديو من كيب تاون – ويسرني أنه مستمر في العمل هناك؛ ثالثاً، مدير مكتب شؤون الفضاء الخارجي، السيدة سيمونيتا دي بيبو؛ والممثل السامي لشؤون نزع السلاح بالنيابة، السيد كيم ون – سو.

وفقاً لبرنامج هذا الاجتماع، يرجى من مقدمي البيانات الاىستهلالية احترام الوقت المحدد لبياناتهم، والمحدد بسبع دقائق للمتكلمَين الأول والثاني وخمس دقائق للمتكلمَين التاليَين.

أبدأ الآن بإعطاء الكلمة لفاسيلييف.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيسي اللجنتين الأولى والرابعة. وأود أيضاً أن أرحب بوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ومدير مكتب شؤون الفضاء الخارجي.

عندما عقد فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة أول اجتماع له في تموز/يوليه ٢٠١٢، كانت تنتابنا نفس المشاعر تقريباً التي تراود أعضاء الفريق اليوم، لأن الأعضاء جاءوا بخبرات مختلفة – دبلوماسية وعسكرية وعلمية وقانونية – ويمثلون بلداناً ذات مصالح وخبرات فضائية متباينة. والبعض منا، وأنا منهم، اقتصرت درايتهم على اختصارات مثل CD (مؤتمر نزع السلاح) و UNDC واللجنة الأولى، وكان أمن الفضاء يرتبط أساساً بمسائل تحديد الأسلحة. وآخرون، مثل بيتر مارتينيز، الذي يجلس أمامي، كانوا في الغالب على دراية باختصارات أخرى، مثل UNCOPUOS (لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية) ولجانها الفرعية واللجنة الرابعة، وكانوا يعتبرون تلك الهيئات مركز الكون.

ولم يستغرق الأمر منا أكثر من اجتماعين للوصول إلى أول استنتاج، وهو أن غاية أمن الفضاء واستدامته لا تتحقق إلا من خلال التآزر والتفاعل بين الجهات الفاعلة والهيئات. وفي وقت لاحق، تحول ذلك الاستنتاج على يد الفريق إلى توصية بالنظر في عقد اجتماع مشترك بين اللجنتين الأولى والرابعة. ويسرني أيما سرور أن يأتي تأييد تلك التوصية بالإجماع وأن نجتمع في القاعة هذه اليوم.

لم يهدف فريق الخبراء الحكوميين إلى اختراع شيء جديد أو الخروج بمبادرة جديدة. كانت مهمتنا الأساسية وهدفنا هما تقييم الصكوك والممارسات القائمة، وتحديد الثغرات واقتراح السبل الكفيلة بتعزيز أمن الفضاء واستدامته. وفي الواقع، هناك الكثير مما هو قائم بالفعل. وقد أقر الفريق خمسة صكوك ومعاهدات دولية رئيسية بشأن الفضاء الخارجي تتضمن

عدداً من تدابير الشفافية وبناء الثقة: معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، واتفاق الإنقاذ والإعادة لعام ١٩٦٨، واتفاقية عام ١٩٧٢ بشأن المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية، واتفاقية التسجيل لعام ١٩٧٦ ومعاهدة القمر لعام ١٩٨٤. وهناك العديد من الترتيبات والاتفاقات الثنائية بين الدول المرتادة للفضاء بشأن تبادل المعلومات، وتحفظ منظمات من قبيل الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية الإجراءات الخاصة بها لتنظيم الطيف الخاص بها من الموجودات الفضائية.

وأشار الفريق أيضاً إلى العمل الجاري على عدة مسارات، بما في ذلك بطبيعة الحال الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد المنبثق عن لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية الموجودة في فيينا، وتعزيز العمل الذي يقوده الاتحاد الأوروبي بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك والمناقشات والمقترحات في اللجنتين الأولى والرابعة للجمعية العامة. ولدينا أيضاً بعض المبادرات التي تقودها الدول أو مجموعات الدول التي تتعهد، على سبيل المثال، بألا تكون البادئة بنشر أسلحة في الفضاء. كما أن لمؤتمر نزع السلاح أيضاً بنداً على جدول أعماله يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وقد تم تقديم مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد أجسام في الفضاء الخارجي في هذا المحفل.

وكنتيجة لثلاث دورات من المناقشات وعمل مستفيض فيما بين الدورات، خرج فريق الخبراء الحكوميين بتقرير (A/68/189) يتضمن نبذة عن الخصائص العامة والمبادئ الأساسية لتدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي، فضلاً عن سلسلة من التدابير الرامية إلى تعزيزها. وإشارة إلى بضعة جوانب أساسية في هذا الصدد، حدد الفريق فئات ومعايير لهذه التدابير، واتفق على أن التدابير المقترحة ينبغي أن تكون طوعية وغير ملزمة قانوناً، دون المساس بتنفيذ التدابير التي تشكل بالفعل جزءاً من الالتزامات الحالية للدول الأطراف في تلك الترتيبات. كما لا يمكن أن تكون بديلة عن ترتيبات ملزمة قانوناً، وينبغي للدول مع ذلك أن تنظر في الانضمام إلى جميع المعاهدات ذات الصلة.

وتضمّن التقرير توصيات محددة من أجل تعزيز الشفافية في أنشطة الفضاء الخارجي، بما في ذلك على سبيل المثال تبادل المعلومات بشأن سياسات الفضاء ومبادئ سياسة الفضاء الخارجي للدول وأهدافها الرئيسية، وبشأن النفقات العسكرية الكبرى للفضاء الخارجي والنشاطات الأمنية الوطنية الفضائية الأخرى؛ والمزيد من التدابير التقنية، مثل تبادل المعلومات وتقديم الإخطارات بشأن مسائل مثل معايير المدار لأجسام الفضاء الخارجي والالتحامات المدارية المحتملة، والمخاطر الطبيعية المتوقعة في الفضاء الخارجي وإطلاق المركبات الفضائية؛ وإخطارات الحد من المخاطر، بما في ذلك بشأن أي مناورات مقررة وأحداث إعادة الدخول الخارجة عن السيطرة والتي تنطوي على خطورة عالية وغيرها من حالات الطوارئ.

كما أقر الفريق أن علينا أيضاً أن نكون واقعيين بمقدار ما نحن طموحون. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، حاولنا طرح مقترحات عملية وقابلة للتنفيذ، وذلك لم يقوض الحقوق السيادية للدول أو أمنها. ومن هذا المنظور، أود أن أؤكد من جديد وأن أشدد مرة أخرى على أن التدابير المقترحة في تقرير الفريق هي ذات طابع طوعي، وبعضها جزء من الصكوك القائمة.

وبطبيعة الحال، فإن المسألة الرئيسية، بعد كل المداولات والدراسات من جميع أفرقة الخبراء الحكوميين، تتعلّق بما سيأتي فيما بعد. وعندما كان فريقنا يعمل على توصياته، كانت لدينا نفس الشكوك حول ما إذا كان التقرير سيخدم غرضاً أو سيكون ملفاً آخر في الأرشيف. إن التطورات الأخيرة

في مجال تعزيز أمن الفضاء واستدامته، وبالطبع حقيقة جلسة اليوم، تثبت أننا كنا على المسار الصحيح. وأعتقد أن جلستنا ستضيف إلى التآزر بين مختلف هيئات الأمم المتحدة التي تتناول أمن الفضاء وتُسفر عن زيادة فهم لما يجري في مختلف الهيئات في جنيف وفيينا ونيويورك وكيف يمكن لعمل إحداها أن يكمل عمل الأخرى.

وثمة عمل هام آخر هو إضفاء الطابع العالمي على جميع الترتيبات الحالية، والتي ذكرت خمسة منها، وضمان تنفيذها تنفيذاً صارماً. وفي هذا الصدد، ينبغي أن أضيف إلى الصكوك الدولية الرئيسية الخمسة المذكورة أعلاه معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومدونة لاهاي لقواعد السلوك، واتفاقيات الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. ونعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة أن تدعو الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدات الدولية التي تنظم استخدام الفضاء الخارجي إلى أن تنظر في القيام بذلك.

ولدى إعداد التقرير، تعاون فريق الخبراء الحكوميين ورئيسه مع سائر المنظمات والهيئات الدولية، بما في ذلك لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وقد تلقينا ردوداً ومقترحات من أكثر من ٥٠ دولة عملاً بالأحكام ذات الصلة من قرارات اللجنة الأولى بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة، فضلاً عن تلك التي أرسلت مباشرة إلى الفريق. وتعاونا تعاوناً وثيقاً مع المنظمات غير الحكومية. وقدمتُ إحاطات عن المداولات التي أجراها الفريق في مؤتمر الفضاء لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح واللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح، ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وأخذنا في الاعتبار مدخلات الجميع.

وفي نهاية المطاف، بطبيعة الحال، كان التقرير نتاج ١٥ خبيراً يمثلون أوكرانيا، إيطاليا، البرازيل، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، روسيا، رومانيا، سري لانكا، شيلي، الصين، فرنسا، كازاخستان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من أنه حظي لاحقاً بموافقة واعتُمد بتوافق الآراء بموجب قرار الجمعية العامة ٥٠/٦٨ – وهو أول توافق في الآراء تم التوصل إليه بشأن المسألة منذ عقود – فإنني أتشاطر الرأي القائل بأن مواصلة العمل بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي ينبغي أن يستمر في إطار هيئات الأمم المتحدة العالمية أو الراسخة. وهذا ينطبق أيضاً، في جملة أمور، على مشروع مدونة قواعد السلوك الدولية، التي لها نفس الجذور بوصفها تدابير الشفافية وبناء الثقة. ولكي تُحرز مدونة قواعد السلوك تقدماً، فمن المهم أن نجد ما يناسب من الإجراءات والمنابر للنهوض بها، كما برهنا هذا الصيف في آخر اجتماع عقد في نيويورك.

إن التقديم في عام ٢٠١٤ في مؤتمر نزع السلاح لصيغة منقحة أو مستكملة من مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي يشير إلى أننا نتحرّك أيضاً نحو وضع معاهدة ملزمة قانوناً لحظر الأسلحة في الفضاء. كما يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن ينظر أيضاً في تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي في إطار بند جدول أعماله المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وبوصفه عنصراً مكملاً لمشروع المعاهدة المذكورة. فلنجعل من الممكن لتلك الهيئة الاتفاق على برنامج عملها وبدء عملها الموضوعي. وتوقعاً لمعاهدة ملزمة قانوناً تحظر نشر الأسلحة في الفضاء واستخدام القوة ضد أجسام في الفضاء الخارجي، يكتسي التعهد الذي قطعته بعض البلدان والمنظمات الإقليمية بألا تكون أول من يضع أسلحة في الفضاء الخارجي أهمية كبيرة جداً، وإنني أشجع بقوة دعماً أوسع لتلك المبادرة.

وبطبيعة الحال، فإنني لا أريد التعدي على مجال السيد بيتر مارتينيزث، الذي سيقدم عرضه عن طريق وصلة فيديو،

وسأقتصر هنا ببساطة على الترحيب بالعمل الهام الجاري في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجانها الفرعية بشأن أمن الفضاء.

وفي الختام، أود أن أعقد مقارنة. أعتقد أننا يمكن أن نقارن مهمة تحقيق أمن الفضاء واستدامته بأحجية. وتحوي الأحجية العديد من القطع، الكبيرة منها والصغيرة، ولكن إذا كان ينقصها عنصر واحد تصبح الصورة ناقصة أو معيبة. إن تدابير الشفافية وبناء الثقة ليست بالضرورة قطعة واحدة فقط من الأحجية؛ فالثقة تشكل، بالأحرى، خلفية الصورة بأكملها. وآمل أن تقربنا جلسة اليوم من القدرة على تجميع الأحجية التي ندعوها أمن الفضاء واستدامته. وقد جرى تعميم نص بياني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فاسيلييف على بيانه.

تستمع اللجنة الآن إلى السيد بيتر مارتينيز، رئيس الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد المنبثق عن لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، الذي ينضم إلينا عن طريق التداول بالفيديو من جنوب أفريقيا.

السيد مارتينيز (جنوب أفريقيا) رئيس الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيسي اللجنتين الأولى والرابعة على دعوتي إلى مخاطبة الاجتماع المشترك المخصص اليوم. وفيما يؤسفني عدم تمكني من الانضمام إلى اللجنتين في نيويورك شخصياً بعد ظهر هذا اليوم، فإن من دواعي سروري أن أخاطب هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من كيب تاون.

ويسرني بصفة خاصة أن أتقاسم المنصة اليوم مع السفير فيكتور فاسيلييف، رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي سعدت بالعمل معه عن كثب في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

وتحت رئاسته الممتازة، أعد فريق الخبراء الحكوميين تقريرا بتوافق الآراء (A/68/189)، أوصى بعدد من التدابيرالمقترحة لكفالة تحقيق الشفافية وبناء الثقة من أجل تعزيز سلامة وأمن واستدامة الأنشطة الفضائية، بما في ذلك بعض المقترحات الهادفة إلى تشجيع زيادة التنسيق والتعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تتعامل مع شؤون الفضاء الخارجي. وفي الواقع، فإن الجلسة المشتركة للجنتين الأولى والرابعة اليوم هي إعمال لإحدى التوصيات الواردة في تقرير الفريق.

وكما ندرك جميعا، فإن علوم الفضاء وتطبيقاته تمثل الآن جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية للناس في جميع أنحاء العالم. ويمكن رؤية إسهاماتها من خلال أنشطة من قبيل توقعات الأرصاد الجوية ووضع النماذج المناخية ونظم الملاحة الساتلية. بل أن التطبيقات الفضائية تدعم تكنولوجيا الاتصالات التي تمكنني من مخاطبة اللجنتين الآن. ولكن مع زيادة حجم وتنوع الأنشطة الفضائية، تزداد التحديات المرتبطة بأمن الفضاء واستدامته. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتشاطر مع اللجنتين لمحة عامة عن العمل الجاري في إطار لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية من أجل التصدي على وجه الخصوص للتحديات التي تعترض سلامة واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي. وهي بطبيعتها متعددة الأطراف، وأعتقد حقا أن دبلوماسية الفضاء المتعددة الأطراف تتيح للمجتمع الدولي الفرصة للعمل معا من أجل إيجاد سبل، لن تؤدي فحسب إلى زيادة فرص الحصول على فوائد الفضاء، بل أيضا ضمان حفظ وحماية البيئة الفضائية لكي تستخدمها الأجيال المقبلة.

وبناء على الجهود السابقة الرامية إلى معالجة هذا الموضوع، أنشأت اللجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في عام ٢٠١٠ الفريق العامل المعني بالاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي. وتشمل الأهداف والنتائج المرجوة من عمل الفريق العامل تحديد المجالات المثيرة للقلق بشأن هذا الموضوع واقتراح تدابير، في شكل مجموعة من المبادئ التوجيهية الطوعية غير الملزمة قانونا، والتي يمكن أن تعزز الاستخدام الآمن والمستدام للفضاء الخارجي للأغراض السلمية ولصالح جميع البلدان. وبغية تسريع وتيرة عمله، أنشأ الفريق العامل أربعة أفرقة خبراء للتركيز على أربعة مجالات مواضيعية مختلفة. وتناول ”فريق الخبراء ألف“ استغلال الفضاء بشكل مستدام لدعم التنمية المستدامة على وجه الأرض، وذلك أساسا من خلال التطرق إلى العلاقة بين الاستدامة في الفضاء الخارجي والتنمية المستدامة على الأرض؛ وتناول ”فريق الخبراء باء“ الحطام الفضائي والعمليات الفضائية وأدوات دعم التوعية المشتركة بالحالة الفضائية؛ وتناول ”فريق الخبراء جيم“ طقس الفضاء؛ وتناول ”فريق الخبراء دال“ النُظم التنظيمية. وجمع كل فريق من أفرقة الخبراء معلومات وقدم تحليلا للممارسات والإجراءات الحالية والمسائل الشاملة المرتبطة بموضوع بحثه. كما حددت الأفرقة الثغرات الموجودة في النُهج الحالية واقترحت مبادئ توجيهية أولية من أجل الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي، وأوصت بنظر لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في بعض المواضيع مستقبلا.

إن الفريق العامل المعني بالاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي يقر بأن عددا متزايدا من الجهات من غير الدول تضطلع بأنشطة فضائية، وبأن تلك الجهات الفاعلة راكمت خبرة ثمينة في التسيير الآمن لهذه الأنشطة. وفي هذا الصدد، عُقدت حلقة عمل خلال عام ٢٠١٣، شارك فيها ممثلون عن المنظمات غير الحكومية الوطنية وأتيحت خلالها الفرصة لكيانات القطاع الخاص لتبادل خبراتها مع أعضاء الفريق العامل. وبحلول منتصف عام ٢٠١٣، كان الفريق العامل قد جمّع المبادئ التوجيهية المرشحة التي اقترحتها الأفرقة الأربعة. وفي عام ٢٠١٤، وحد الفريق العامل المبادئ التوجيهية المرشحة التي اقترحتها أفرقة الخبراء بغية التقليل من الازدواجية والتداخل. واقترح العديد من الدول الأعضاء مشروع مبادئ توجيهية إضافية لكي ينظر فيها الفريق العامل، كما وافقت هذه الدول على تمديد خطة عمله إلى غاية عام ٢٠١٦.

وبما أن هذه جلسة مخصصة مشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة، سيكون من المفيد النظر في أوجه التناظر بين عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي نُفذ تحت إشراف اللجنة الأولى، وعمل الفريق العامل التابع للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، والذي تم القيام به تحت رعاية اللجنة الرابعة. وكُلف الفريق العامل في إطار اختصاصاته بالنظر في الروابط المناسبة مع عمل فريق الخبراء الحكوميين. وتحقيقا لهذه الغاية، تمت دعوة رئيس فريق الخبراء الحكوميين في شباط/فبراير ٢٠١٣ إلى إطلاع الفريق العامل التابع للجنة على مداولات فريقه والتقدم الذي حققه.

وعلى الرغم من أن مشروع المبادئ التوجيهية لا يزال قيد المناقشة، من الممكن بالفعل تحديد بعض أوجه الترابط بين تلك المبادئ التوجيهية المستجدة والتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين. والفقرة ٣٩ من التقرير تشير إلى تبادل المعلومات بشأن البارامترات المدارية للأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي والالتحامات المدارية المحتملة. وتشير أيضا إلى تسجيل الأجسام الفضائية. وهذه مسائل يناولتها عدد من مشاريع المبادئ التوجيهية التي ينظر فيها الفريق العامل حاليا.

وفي الفقرة ٤٠، يشير التقرير إلى تبادل المعلومات بشأن التنبؤ بالأخطار الطبيعية في الفضاء الخارجي، وفي الواقع، يتناول

مشروع المبادئ التوجيهية الذي أعده الفريق العامل، بشأن تبادل بيانات وتنبؤات الطقس وأفضل الممارسات في الفضاء، تلك المسألة. وتشير الفقرة ٤٢ من التقرير إلى الإخطارات المتعلقة بالمناورات المقررة التي قد تسفر عن أخطار تهدد سلامة طيران الأجسام الفضائية. وتتناول المبادئ التوجيهية للفريق العامل الخاصة بالأطر التنظيمية الوطنية هذه المسائل. ويشير الفرع ”خامسا“ من التقرير إلى التعاون الدولي ويتطرق، في جملة أمور، إلى بناء القدرات. وهناك عدد من مشاريع المبادئ التوجيهية للفريق العامل قيد النظر التي تتناول أيضا التعاون الدولي في مجال بناء القدرات. ومن خلال هذه الأمثلة، آمل في توضيح كيفية عملنا في اللجنة في معالجة التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين، وسعينا إلى تقديم بعض التوجيهات للدول بغية تنفيذ تلك التوصيات. وخلال عام ٢٠١٥، عمل الفريق العامل بشأن مشروع المبادئ التوجيهية، وذلك لتبسيطها من أجل القضاء على التداخل وتحديد الثغرات التي يتعين معالجتها. كما ناقش الفريق العامل هيكل وشكل المبادئ التوجيهية، فضلا عن النظر في المبادئ التوجيهية الإضافية والمقترحات الجوهرية الجديدة التي قدمتها الدول الأعضاء.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، عقد الفريق العامل لمدة أسبوع اجتماعا فيما بين الدورات في فيينا، حيث واصل إجراء مناقشات مثمرة بشأن السياسة العامة والإطار التنظيمي للأنشطة الفضائية؛ وسلامة العمليات الفضائية؛ والتعاون الدولي وبناء القدرات والتوعية والبحث العلمي والتقني والتنمية، فضلا عن تنفيذ واستكمال المبادئ التوجيهية المقترحة. وسيعقد الفريق دورته القادمة في فيينا في شباط/فبراير ٢٠١٦، وذلك خلال الدورة الثالثة والخمسين للجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وسيستعرض الفريق العامل التقدم المحرز ويقيم العمل الذي لا يزال يتعين القيام به من أجل استكمال المبادئ التوجيهية.

وبينما لم يتوصل الفريق العامل إلى توافق آراء بشأن جميع مشاريع المبادئ التوجيهية الـ ٢٨ قيد نظره حاليا وجرى الإعراب عن آراء متباينة أثناء اجتماع ما بين الدورات، فإن الرغبة في إجراء تلك المناقشات واستمرار الاهتمام النشيط بالفريق العامل ومشاركة الدول الأعضاء من جميع المناطق الجغرافية العالمية هي دلائل على الإقرار العالمي بضرورة وضع صك طوعي متعدد الأطراف لتوجيه السلوك الآمن والمستدام لأنشطة الفضاء الخارجي، على أن يكون صكا يحقق التوازن بين مصالح الدول التي بلغت مستويات مختلفة من التطوير لأنشطتها الفضائية.

وأتمنى للجميع مناقشات مثمرة وأتطلع إلى سماع نتائج مناقشة اليوم في الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الفريق العامل المعني بالاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمديرة مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي.

السيدة دي بيبو (مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أخاطب اليوم الجلسة المخصصة المشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة بشأن موضوع التحديات المحتملة التي تواجه أمن الفضاء واستدامته.

وبما أنني أتابع بيان السيد مارتينيز في هذه الجلسة المشتركة، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى أن مكتب شؤون الفضاء الخارجي، بحكم وظيفته كأمانة، يسعده تماما أن يعمل عن كثب مع رئيس الفريق العامل المعني بالاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي.

وافقت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، تمشيا مع القرار ٥٠/٦٨ بشأن تدابير الشفافية وبناء

الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، على أهمية النظر في المنظور الأوسع نطاقا للأمن الفضائي وما يرتبط بذلك من أمور يمكن أن تفيد في ضمان التنفيذ الآمن والمسؤول للأنشطة الفضائية. ومع تطور الوعي بالفضاء في المجتمع، فإن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية تحدد موضعا لنفسها في صدارة عملية التنمية المستدامة العالمية الشاملة، بما في ذلك عن طريق معالجة تحديات أمن الفضاء كذلك واستدامته.

وستستعرض اللجنة الجهود المبذولة من أجل التعاون في مجال الفضاء والتنسيق في سبيل تعزيز حوكمة الفضاء والشراكة العالمية في إطار العملية المنشأة مؤخرا للذكرى السنوية الخمسين لأول مؤتمر للأمم المتحدة معني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية في عام ٢٠١٨.

ويعمل مكتب شؤون الفضاء الخارجي بصفته الأمانة الفنية للجنة استخدام الفضاء الخارجي وهيئاتها الفرعية. وقد أدار المكتب برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية؛ وبرنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، المعروفة باسم UN-SPIDER؛ ويعمل بصفته الأمانة التنفيذية للجنة الدولية المعنية بالنظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل. ويقوم المكتب بقيادة وتنسيق آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالفضاء في منظومة الأمم المتحدة، المعروف باسم برنامج الأمم المتحدة للفضاء، ويضطلع بأنشطة بناء القدرات في مجال قانون الفضاء والسياسات الفضائية. وينبغي ملاحظة هذا النطاق الواسع من المجالات في إطار اختصاص ولاية المكتب في سياق اجتماعنا اليوم.

ويتناول تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي عدة تدابير ملموسة لتحقيق أمن أنشطة الفضاء الخارجي وسلامتها واستقرارها. إن سلامة العمليات الفضائية في صميم توصياتها بشأن تبادل المعلومات وإجراءات الإخطارات، بما في ذلك بشأن إخطارات الحد من المخاطر. وينبغي أيضا أن يلاحظ، في ذلك السياق، دور مكتب شؤون الفضاء الخارجي في تقديم إحدى أهم الأدوات المتاحة من أجل تعزيز الشفافية والثقة في الأنشطة الفضائية

فقد تم، على مدى عقود، تكليف المكتب بالاحتفاظ بسجل الأمم المتحدة المركزي للأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي بموجب التزام اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي لعام ١٩٧٥. ويعمل السجل بوصفه الآلية الأساسية للشفافية وبناء الثقة المبنية على المعاهدة. وفي ذلك الصدد، من المهم إدراك أثر القرار ١٠١/٦٢، الذي اتخذ في عام ٢٠٠٧، بشأن ممارسة التسجيل، حيث نلاحظ أن العديد من الدول تستخدم توصية ذلك القرار بشكل متزايد لتقديم بيانات تسجيل إضافية وطوعية لغرض سجل الأمم المتحدة، بما في ذلك فيما يتعلق بتغيير حالة الأجسام الفضائية في المدار، ومعلومات عن أحداث إعادة الدخول في إلغاء مدار الأجسام الفضائية، والمعلومات المشابهة التي تراها هامة لأغراض نظام التسجيل، حسب الاقتضاء، من أجل تعزيز أمان العمليات الفضائية.

ذكرت نظام التسجيل على وجه التحديد لأن مكتب شؤون الفضاء الخارجي هو المخول بولاية المساعدة في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الحوكمة الدولية في استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد إلى جانب الإجراءات المتبعة المتمثلة في الاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة بالأمين العام بموجب معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها المتعلقة بالفضاء الخارجي.

وقد طلبت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، في دورتها الثامنة والخمسين في حزيران/يونيه ٢٠١٥، من مكتب شؤون الفضاء الخارجي أن يصدر تقريرا خاصا عن هيئة الأمم المتحدة للفضاء للنظر فيه في دورتها التاسعة والخمسين في العام المقبل بشأن تنفيذ تقرير فريق

الخبراء الحكوميين فيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة، وقيادة وتنسيق لإعداد هذا التقرير مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومطلوب من التقرير الإشارة إلى كيفية قيام هيئات الأمم المتحدة بدعم تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وفقا لولاياتها القائمة ولتحديد كيف يمكن لكيانات الأمم المتحدة مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ توصيات الفريق. وسيتناول التقرير كذلك طرائق تنسيق عمل كيانات الأمم المتحدة تمشيا مع التوصيات العامة الواردة في التقرير، كما أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٥٠/٦٨.

ويقف مكتب شؤون الفضاء الخارجي على أهبة الاستعداد للتعاون مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما مكتب شؤون نزع السلاح، في تعزيز التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة على دعم الدول الأعضاء. إن تعزيز بناء القدرات وزيادة التوعية والوعي هما ركيزتان أساسيتا في معالجة تدابير الشفافية وبناء الثقة. وتتلاءم مكاتبنا تماما مع بذل الجهود المشتركة، ولا سيما لصالح البلدان النامية. ولذا فإن مكتب شؤون الفضاء الخارجي مستعد لدعم القرارات التي تتخذها الدول الأعضاء دعما كاملا وتنفيذها. وأتطلع إلى المزيد من التوجيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي على بيانها.

والآن أعطي الكلمة إلى الممثل السامي لشؤون نزع السلاح بالنيابة، السيد كيم وون – سو.

السيد كيم وون – سو (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير كاريل فان أوستيروم، رئيس اللجنة الأولى. كما أشكر جميع المشاركين الذين تكلموا قبلي على بياناتهم الشاملة. وأعتقد، بالتالي، أني سأتكلم بإيجاز شديد.

أرحب بقرار الدول الأعضاء بعقد هذا الاجتماع المشترك. وأفهم أن هذه الصيغة للاجتماعات المشتركة غير مسبوقة واستثنائية جدا في تاريخ الأمم المتحدة. وأعتقد أنها تعكس اعترافا متزايدا وسط الدول الأعضاء بالحاجة إلى معالجة الجوانب المشتركة بين القطاعات للتحديات الأمنية في الفضاء الخارجي وأن يتم ذلك بطريقة شاملة.

وقد كان فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي الذي أنهى أعماله في عام ٢٠١٣، أول فريق من هذا القبيل يجتمع بشأن هذه المسألة في ٢٠ عاما. ونظرا لأهمية الموضوع، فإن تلك الفترة الفاصلة أطول مما ينبغي.

وأهنئ السفير فاسيلييف وسائر أعضاء الفريق الآخرين على تمكنهم من إعداد تقرير توافقي. وكما قال السفير فاسيلييف، تمكن الفريق أيضا من التوصل إلى أول – توافق في الآراء بين الأعضاء بشأن توصيات من أجل تدابير طوعية للشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي. كما اعترف الفريق بأهمية إزالة الجزر المنعزلة والحاجة إلى التعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة. وقد اتبعت كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك المفوضية، هذه التعليمات بالفعل من خلال بدء العمل معا عبر مكاتبنا.

كما واصلت الدول الأعضاء مناقشاتها في مختلف المنتديات لإيجاد سبيل توفيقي للمضي قدما. وقد انتهى الاجتماع الذي عقده الاتحاد الأوروبي مؤخرا جدا، في تموز/يوليه الماضي، بفهم مشترك بأنه ينبغي عقد الاجتماعات المقبلة في إطار الأمم المتحدة. غير أنه لا يزال يبدو أن الدول الأعضاء لم تجد بعد أرضية مشتركة حول الطرائق الملائمة لهذه الاجتماعات المستقبلية. ونحترم نحن في الأمانة العامة صلاحيات الدول الأعضاء احتراما كاملا، وسنسترشد بقرارات الدول الأعضاء.

وفي غضون ذلك، لن نقف مكتوفي الأيدي في تيسير تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة. وقد أحال مكتبنا، وفقا للقرار ٥٠/٦٨، تقرير الفريق إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في

الأغراض السلمية وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح للنظر فيها. كما إننا كذلك عممنا التقرير على سائر كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وقد عقد مكتبي ومكتب شؤون الفضاء الخارجي اجتماعات منتظمة، بما في ذلك بين السيدة دي بيبو وبيني، من أجل ضمان تنسيق فعال بشأن تنفيذ تدابير بناء الشفافية ضمن ولاية كل منا. وقد رسمنا دوار كل منا. وباختصار، نحن على أتم الاستعداد لتشغيل الآلية التعاونية المتوخاة في تقرير الفريق – وهي الآلية التعاونية اللازمة لتيسير تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة. وسوف نسرع عملنا المشترك حالما تتفق الدول بشأن الكيفية التي تريدنا المضي قدما بها.

كما أغتنم هذه الفرصة لتذكير جميع الدول الأعضاء بتقديم معلومات عن النفقات العسكرية المتصلة بأنشطة الفضاء الخارجي حتى نتمكن من إدراجها في تقرير الأمم المتحدة بشأن النفقات العسكرية. وقد أودعت ثماني دول معروفة بأصولها العسكرية العاملة في الفضاء الخارجي طلباتها إلى تقرير النفقات العسكرية. غير أنها، للأسف، لم تقدم أي معلومات عن نفقاتها فيما يتصل بالفضاء.

وختاما، أود أن أذكّر جميع الدول بسبب حاجتنا إلى تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.وفي وقت يزداد فيه عدم التيقن من البيئة الأمنية الدولية، فقد أصبحت هذه التدابير ضرورية أكثر من ذي قبل للحد من خطر نشوب أي نزاع عرضي عن طريق التخفيف من أي سوء فهم محتمل. وأهيب بجميع الدول أن تبني على العمل العظيم المنجز حتى الآن، وأن تجد أرضية مشتركة للمضي قدما.وآمل أن يكون هذا الاجتماع المشترك غير المسبوق اليوم بمثابة نقطة انطلاق لهذا الجهد، وألا يكون حدثا لمرة واحدة فحسب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود باسم جميع الوفود، أن أشكر المتكلمين الرئيسيين على بياناتهم الاستهلالية.

ونستمع الآن إلى بيانات الدول الأعضاء المسجلة أسماؤها في قائمة المتكلمين في هذه الجلسة.ومثلما أُعلن في برنامج العمل لهذه الجلسة، يرجى من جميع الوفود التي تأخذ الكلمة أن تقتصر بياناتها على ثلاث دقائق فقط.وفي ذلك الصدد، نحث الوفود على تقديم نسخ موجزة من بياناتها، عند الاقتضاء، مع تقديم بيانات مكتوبة كاملة إلى الأمانة لكي تنشر على البوابة الموفرة للورق في موقع Quick First.

السيد إسنومو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر كلا الرئيسين المشاركين على قيادة هذا الاجتماع المشترك. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع المتكلمين الرئيسيين على المنصة.

يشرفني ويسعدني أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز في هذا الاجتماع المشترك المخصص الهام.

تتشاطر حركة عدم الانحياز رغبة المجتمع الدولي في تعزيز أمن وأمان واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل، فضلا عن ضمان استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولصالح جميع الدول بصرف النظر عن مستوى التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية أو العلمية فيها.

وتدرك الحركة المصلحة المشتركة للبشرية كافة والحقوق السيادية لجميع الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصرا، وتشدد على أن من شأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك حظر نشر واستخدام الأسلحة فيه، أن يساعد على تفادي الخطر الجسيم على السلم والأمن الدوليين.وتشدد الحركة أيضا على الأهمية القصوى للامتثال الصارم لاتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح القائمة والمتصلة بالفضاء الخارجي، بما فيها الاتفاقات الثنائية، وللنظام القانوني القائم فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي.

وتسلّم الحركة بجدوى فكرة وضع مدونة متعددة الأطراف وذات طابع طوعي، على أن تتضمن قواعد سلوك في الفضاء الخارجي وتحظى بقبول جميع الدول، دون المساس بضرورة التفاوض على صك ملزم قانونا في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن المسائل المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ويجب أن يظل هذا أولوية.وتؤكد الحركة مجددا موقفها المتمثل في أنه ينبغي أن يتسق وضع هذه المدونة مع ولايات جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن يتم في سياق مفاوضات شاملة شفافة متعددة الأطراف وتقوم على توافق الآراء في إطار الأمم المتحدة، وتستند أيضا إلى ولاية ملائمة ومحددة، ودون أن تُحدَّد لها مواعيد قاطعة، فضلا عن مراعاة مصالح جميع الدول، بصرف النظر عن مستوى تنميتها، بهدف الوصول إلى نتائج متوازنة تلبي احتياجات جميع المشاركين وتأخذ شواغلهم بعين الاعتبار. وتشدد الحركة على أنه ينبغي أن تعمل هذه المدونة بنشاط على تعزيز التعاون الدولي في استخدامات الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ولا ينبغي لها أن تكون تمييزية.وعليها أن تشمل الأحكام التي تبيّن الحدود التي من شأنها تحقيق المساواة في الحق في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه من جانب البلدان النامية وتلك الناشئة والمرتادة للفضاء.وعليه، تدعو الحركة جميع الدول إلى الالتزام بهذه المبادئ عند وضع مدونة متعددة الأطراف بشأن أنشطة الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بيلكا (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه البالغ عددها ٢٨ دولة.

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا،وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك،وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة آيسلندا، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن جمهورية مولدوفا.

وأود أن أرحب بعقد أول اجتماع مشترك بين اللجنتين الأولى والرابعة، وأهنئ كلا الرئيسين المشاركين على ذلك. وتستحق هذه الفوائد والتحديات المعقدة المتنوعة ذات الصلة بالنشاط البشري في الفضاء الخارجي أن نجمع اليوم بين هاتين اللجنتين.وينعقد هذا الاجتماع في ذات العام الذي اجتمع فيه قادتنا للاتفاق على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠، وهي خطة نيرة وتحويلية.وستكون التكنولوجيات الفضائية عنصرا أساسيا في التصدي للكثير من التحديات التي يتعين التغلب عليها لأجل تنفيذ هذه الخطة الطموحة حقا.

ويمثّل الفضاء قوة دافعة للنمو الاقتصادي والابتكار.بما يعود بالنفع على جميع الشعوب.وتسهم الأنشطة والتكنولوجيات الفضائية في التصدي للتحديات الكبرى كتغير المناخ وإدارة الكوارث والصحة وحماية البيئة والموارد الشحيحة.وهي تكتسي أهمية في منع نشوب النزاعات وإدارتها، فضلا عن حماية حقوق الإنسان. ثم إنها تعزز أيضا القدرة التنافسية للصناعة بما يتجاوز قطاع الفضاء، فتسهم بالتالي في إيجاد فرص العمل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع المجالات الاقتصادية تقريبا في سائر أنحاء العالم.

وقد طوّر الاتحاد الأوروبي قدرات فعالة وفريدة في مجال الفضاء على نحو مكّنه من المشاركة في الجهود الفضائية الكبرى. وتكمن الأولويات الرئيسية للسياسة الفضائية الأوروبية في مجال رصد الأرض والملاحة العالمية بواسطة البرامج الرائدة مثل برنامجي غاليليو وكوبيرنيكوس، فضلا عن مجال البحوث الفضائية.

وتواجه البيئة الفضائية اليوم تحديات كبيرة ناجمة عن انتشار خطر الحطام المداري الذي يزيد من احتمال الاصطدامات المدمرة واكتظاظ السواتل وتزايد تشبع طيف الترددات اللاسلكية،

علاوة على التهديد بتعطيل السواتل أو تدميرها بصورة متعمدة. وتقتضي هذه التحديات المشاركة الجادة وفي الوقت المناسب من جانب الدول كي تتسنى كفالة قدر أكبر من الأمان والأمن والاستدامة في الفضاء الخارجي.وعليه، يولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبرى لوضع وتنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة بوصفها وسيلة لتعزيز الأمن وضمان الاستدامة في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.ولهذا السبب اقترحنا مدونة قواعد السلوك الدولية لأنشطة الفضاء الخارجي، وهي ليست ملزمة قانونا.

لقد حظي الاجتماع الذي عقد هنا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تموز/يوليه، بناء على مبادرة من الاتحاد الأوروبي، وبمساعدة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، تحت عنوان ”المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن وضع مدونة قواعد سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي“ بحضور جيد للغاية، وبمشاركة وفود من ١٠٩ دولة وثماني منظمات حكومية دولية وأخرى غير حكومية.ويؤسفنا ألا تبدأ المفاوضات بعد سنوات عديدة من المشاورات، ولكننا واثقون من أن المناقشات المستفيضة والموضوعية التي جرت هنا في نيويورك بشأن الموضوع والعملية نفسها ستساعد المجتمع الدولي على المضي قدما.

لقد شهد التقدم العلمي العام تطورا سريعا بحيث أصبحت الكثير من الأنشطة العسكرية هذه الأيام تعتمد على التكنولوجيات المدنية المنتشرة في الفضاء.ويقتضي الطابع المتكامل والعميق للنشاط البشري في الفضاء الخارجي أن ننظر في تدابير مستقبلية ترمي إلى تحسين الحوكمة الدولية في الفضاء الخارجي بطريقة شاملة على النحو المتوخى في المدونة المقترحة.ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعتقد أن من شأن وجود قواعد طوعية لسير الأنشطة في الفضاء الخارجي، من قبيل مدونة قواعد السلوك الدولية، أن يعزز الأمان والأمن والاستدامة لبيئة الفضاء الخارجي.ونحن على استعداد للإسهام في مثل هذه الجهود.

السيد روز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): لقد اعتمدت الجمعية العامة قبل اثنين وخمسين عاما في بداية عصر الفضاء، إعلان المبادئ القانونية المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه.وأرسى ذلك الإعلان المبدأ الأساسي القائل بمجانية استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه من جانب جميع الدول على أساس المساواة ووفقا للقانون الدولي.وقبل ما يزيد على ثلاث سنوات فقط، سجلت هذه وغيرها من العناصر الواردة في إعلان المبادئ جوهر معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ التي ما تزال أساس الإطار القانوني الدولي للأنشطة الفضائية.

اليوم نجد أكثر من ٦٠ دولة والعديد من مجموعات الحكومات والعلماء والشركات التجارية تصل إلى السواتل وتقوم بتشغيلها لعدد لا يحصى من الأغراض الاقتصادية والعلمية والتربوية والاجتماعية. زاد هذا الوضع من المنظومات والأنشطة الفضائية الدولية إلى نطاق عالمي – إذ أنها لا تعود بالنفع على مستخدميها ومالكيها ومشغليها المباشرين فحسب، بل وعلى بيئة الاقتصاد والأمن على الصعيد العالمي.

في هذه البيئة الدينامية، كيف يمكننا معالجة التحديات المرتبطة بالاختناقات وتفادي الاصطدامات في المدار والتطوير المستمر من جانب بعض الدول لقدرات فضائية مدمرة؟ من الواضح أنه لا يمكن لدولة واحدة مواجهة تلك التحديات بمفردها. لذلك، فإن التعاون الدولي لمعالجة تلك التحديات يمكن ويجب أن يتم من خلال الوسائل العملية. وفي ظل الرئاسة القديرة للسفير فيكتور فاسيلييف من الاتحاد الروسي، أوصى التقرير التوافقي في تموز/يوليه ٢٠١٣ لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/68/189) بمجموعة من التدابير لتعزيز الاستقرار في الفضاء في شكل التزامات وطنية، وكذلك من خلال التعاون

الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف. يقدم التقرير نقطة انطلاق راسخة للمناقشات بشأن التصدي للتحديات التي تواجه أمن الفضاء واستدامته، ويوفر أيضا معايير مفيدة للنظر في مفاهيم ومقترحات جديدة للشفافية وبناء الثقة.

ويؤيد التقرير الجهود الرامية إلى ”تشجيع التصرفات المسؤولة في الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية“ (A/68/189، الفقرة ٦٩). وفي هذا الصدد، أجرت الولايات المتحدة، على سبيل المثال، مجموعة من تبادلات الآراء على الصعيد الثنائي بشأن أمن الفضاء، وتقدم الدعم إلى جميع الدول التي ترتاد الفضاء لتقليل فرص التصادم العرضي للسواتل. ويوصي التقرير أيضا بأن تستعرض الدول وتنفذ، على أساس طوعي، تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة المحددة الواردة في التقرير. وتقوم الولايات المتحدة بالفعل بتنفيذ العديد من هذه التدابير، بما في ذلك تبادل المعلومات وإشعارات الحد من المخاطر، والاتصالات والزيارات، والتعاون الدولي، والتواصل والتنسيق.

كما تؤيد الولايات المتحدة الجهود المبذولة في المحافل المتعددة لترجمة توصيات فريق الخبراء الحكوميين إلى نتائج من خلال تشجيع اتخاذ إجراءات مسؤولة من جانب جميع الدول في استخدامها السلمي للفضاء الخارجي. وعلى وجه الخصوص، كان من دواعي سرور الولايات المتحدة أن تشارك مع روسيا والصين في تقديم القرارين ٥٠/٦٨ و ٣٨/٦٩ ويسرنا أيضا أن نشارك في تقديم مشروع قرار آخر بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة هذه السنة في اللجنة الأولى.

تشجع هذه القرارات الدول الأعضاء على أن تستعرض وتنفذ، إلى أقصى حد ممكن عمليا، تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة المقترحة الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين، وإحالة التوصيات الواردة في التقرير لينظر فيها مؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية التابعة للأمم المتحدة. وينبغي الآن أن يركز المجتمع الدولي على الأشكال العملية والواقعية للتعاون الدولي التي تنهض بالتوصيات الواردة في تقرير الفريق.

ومن الجدير بالذكر، بصفة خاصة، أن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، في دورتها في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠١٥، نظرت في توصيات تقرير الفريق، بما في ذلك استعراض التقارير المقدمة من أعضائها. وأبرز تقرير الولايات المتحدة تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة الواردة في تقرير الفريق، ولا سيما تلك ذات الصلة بعمل الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد التابع للجنة.

أخيرا، تؤيد الولايات المتحدة أيضا تحسين التنسيق بشأن تنفيذ تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

السيد كوين (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيسين المشاركين والمتكلمين الرئيسيين على ما قدموه من عروض مفيدة. سأدلي بنسخة مختصرة من بياني في ضوء طلبكم، سيدي، بالاقتصار على ثلاث دقائق.

أود أن أقول إن أستراليا ترحب بفرصة الاجتماع في هذا السياق المبتكر والاستثنائي لمناقشة المسائل المتعلقة بالفضاء ذات الطابع الشامل لعدة قطاعات. نحن أيضا ندرك أن نطاق الفضاء – من الحطام المداري إلى تهديدات الأسلحة المضادة للسواتل – يزداد ازدحاما وتنافسا. وندرك أن هناك طائفة من الأدوات المتاحة التي يمكن للمجتمع الدولي أن يستخدمها من أجل الحفاظ على بيئة فضائية مستقرة وآمنة للجميع.

كانت هناك تبادلات مفيدة بشأن المبادئ الرئيسية لقواعد السلوك التي تساعد في الحفاظ على الفضاء الخارجي من أجل الصالح المشترك على الصعيد العالمي، بما في ذلك من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة. وأحد الخيارات هو السعي إلى إبرام معاهدة ملزمة قانونا. وفي حين أن ذلك يمثل طموحا يستحق السعي إلى تحقيقه على المدى الأطول، هناك

تدابير مهمة لكفالة الشفافية وبناء الثقة غير ملزمة قانونا ينبغي لنا أن نتخذها في أقرب وقت ممكن عمليا قبل الشروع في ما سيكون مفاوضات معقدة ومطولة بشأن معاهدة ملزمة قانونا. تشمل هذه التدابير لكفالة الشفافية وبناء الثقة كلا من الاستخدامات المدنية والعسكرية للفضاء الخارجي.

لقد جرى بالفعل الإقرار بأهمية وضع تدابير لكفالة الشفافية وبناء الثقة من جانب فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي في تقريره القيم (A/68/189). ونحن نرحب أيما ترحيب بالأهمية التي تولى إلى تدابير الشفافية وبناء الثقة في مناقشاتنا اليوم. ونود أيضا أن نحض لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية التابعة للأمم المتحدة على إنجاز وضع المبادئ التوجيهية بشأن استدامة الفضاء في الأجل الطويل، التي ناقشها السيد مارتينيث.

بالنسبة إلى أستراليا، فإن انتشار الحطام الفضائي شاغل رئيسي. لا يؤثر الحطام المداري على أعداد متزايدة من الدول المرتادة للفضاء فحسب، لكنه يؤثر الآن على جميع الدول، إذ أننا نعتمد جميعا بشكل يومي بدرجات متفاوتة على طائفة من الخدمات المدعومة فضائيا التي تعتمد على السواتل. ويساورنا القلق من أنه، في حالة عدم معالجة مسألة انتشار الحطام الفضائي، فإننا سنصل إلى مرحلة حرجة تجعل استخدامنا الجماعي للفضاء باهظ التكلفة أو شديد الخطورة. ولذلك، فإن تعزيز القواعد الحالية ضد إيجاد مزيد من الحطام الفضائي يمكن أن يكون قضية مفيدة جدا يحتشد وراءها المجتمع الدولي. وستنظر أستراليا بنشاط في جميع المسائل والأفكار التي أثيرت في جلسة اليوم المشتركة. ونظل نتحلى بالمرونة والعملية والذهن المنفتح بشأن أفضل السبل للمضي قدما.

في الختام، أود أن أقول إن أحد الأهداف الرئيسية بالنسبة لنا هو متابعة المبادرات العملية بطريقة حصرية وتشاورية وتجنب الاستقطاب الذي عانت منه قضايا أمن الفضاء في الماضي القريب. ولذلك، فإننا نرحب ترحيبا حارا بزيادة اهتمام الأمم المتحدة بقضايا الفضاء بهذه الروح.

السيد سايتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن خالص الترحيب بانعقاد بأول اجتماع مخصص مشترك على الإطلاق بين اللجنتين الأولى والرابعة لتناول التحديات المحتمل أن تواجه أمن الفضاء واستدامته. يكتسي هذا الاجتماع المشترك أهمية كبيرة لأن هيكل المحافل المتعددة الأطراف لم يلحق بركب واقع أنشطة الفضاء الخارجي. يتزايد عدم وضوح حدود الأنشطة المدنية وأنشطة الأمن القومي في الفضاء الخارجي. وبصفة خاصة، لا يمكن أن تعزى مشكلة تزايد الحطام الفضائي بوضوح إلى أي من الأنشطة المدنية أو أنشطة الأمن القومي. وعلاوة على ذلك، فإن الحطام الفضائي لا يميز بين الأنشطة المدنية وأنشطة الأمن القومي عندما يصطدم بالسواتل أو المحطات الفضائية. ولذلك نحن بحاجة إلى معالجة هذه التحديات في الفضاء الخارجي بطريقة شاملة. وفي هذا الصدد، فإن الاجتماع المخصص المشترك يأتي في الوقت المناسب ويتيح إمكانات كبيرة.

إن وضع مدونة قواعد سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي، التي يقودها الاتحاد الأوروبي، مثال جيد على كيفية معالجة قضايا الفضاء بطريقة شاملة. وبوصفها تدبيرا من تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، ستتناول المدونة جميع الأنشطة في الفضاء الخارجي، بما في ذلك كل من الأنشطة المدنية والمتعلقة بالأمن القومي، وسوف تحدد تدابير لمنع إيجاد المزيد من الحطام الفضائي، بصرف النظر عن الأغراض المتوخاة. وعلاوة على ذلك، من بين قواعد أخرى، ستضع المدونة معيارا دوليا من شأنه أن يحول دون أي إجراء يلحق بشكل مباشر أو غير مباشر أضرارا بالأجسام الفضائية، مثل السواتل، أو يتسبب في تدميرها. ومن البنود الهامة الأخرى ذات القيمة الإضافية آلية تقاسم المعلومات/الإخطارات وآلية التشاور. لقد شهدنا تقدما مطردا مع ثلاث جولات من المشاورات المفتوحة، ومؤخرا في المفاوضات المتعددة الأطراف في الأمم المتحدة في نيويورك في تموز/يوليه.

وأود أن أختتم بياني بتأكيد ضرورة اتخاذ تدابير لتخفيف الحطام الفضائي باعتبار ذلك مسألة مُلحَّة تتعيَّن معالجتها في المستقبل القريب جداً. فالحطام الفضائي تهديد فعلي لأيِّ كيان يُجري أيَّ نوع من النشاط في الفضاء. واليابان ستكثِّف جهودها في مجال التوعية بالحالة السائدة في الفضاء وتطوير تكنولوجيا إزالة الحطام الفضائي. وكما ورد في آخر خطة أساسية لليابان بشأن سياسات الفضاء، والتي تمَّت الموافقة عليها في كانون الثاني/يناير، فإنَّ اليابان تعتزم بناء مرافق ذات صلة بالتوعية بالحالة السائدة في الفضاء والإطار التشغيلي اللازم للتوعية بالحالة الأمنية بحلول عشرينات هذا القرن. وبذلك، تكون اليابان ملتزمة بضمان بيئة فضائية مأمونة.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إنَّ حقيقة وجودنا هنا اليوم في اجتماع مشترَك لِلَجْنتينا تُثبِت أهمية مسائل أنشطة الفضاء الخارجي، والعلاقة المتأصلة بين جميع المسائل المتعلقة باستخدام الفضاء الخارجي دون استثناء. وإذا أردنا إجراء مناقشة حكومية دولية جدية بشأن الأمن في الفضاء الخارجي، فإنَّ السؤال الأول الذي يجب أن نجيب عليه في ما بيننا هو: هل ستُنشَر الأسلحة في الفضاء أم لا؟ فكيفية تعاملنا مع هذه المسألة الرئيسية ستُحدد الجوهر والزخم اللذين سنعالج بهما جميع المسائل المعلَّقة المرتبطة بالأمن في الفضاء الخارجي.

وفي عالَم اليوم، هناك عدد متزايد من الدول التي تستخدم الفضاء الخارجي لعدد متزايد باستمرار من الأغراض المدنية والدفاعية. لكنَّ إرثنا المشترَك هو حقيقة أنَّنا استطعنا حتى الآن الإبقاء على الفضاء خالياً من جميع الأسلحة ومن المواجهات العسكرية بين الدول. وهناك أغلبية مُطلَقة من الدول الأعضاء تدعم منْع حدوث سباق تسلُّح في الفضاء الخارجي ونشر أسلحة في الفضاء واستخدام القوة فيه أو التهديد باستخدامها. ولكن مع انتشار التكنولوجيات العسكرية والتطلعات العسكرية والسياسية لبعض الدول، يتزايد خطر نشر الأسلحة في الفضاء.

ويجب ألاَّ ننسى أنه كانت هناك سابقاً اتفاقات واضحة بين الدولتين الفضائيتين الرائدتين – الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة – بشأن عدم مقبولية تسليح الفضاء الخارجي. وكانت إحدى عقبات نشر الأسلحة معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢. لكنَّ الولايات المتحدة انسحبت انفرادياً من تلك المعاهدة في عام ٢٠٠١، مجيزة لنفسها بذلك إمكانية نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. وتفادياً لكارثة نووية في الفضاء في حالة استخدام الولايات المتحدة للأسلحة النووية وإطلاقها العنان لسباق تسلُّح نووي، بادرت روسيا، بهدف منْع سباق تسلُّح في الفضاء بعد أن خرجت الولايات المتحدة من المعاهدة، باتخاذ تدابير للشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي وأضفت الطابع العالمي على الالتزام السياسي بألاَّ تكون البادئة بنشر أسلحة في الفضاء بغية تعزيز الإبرام النهائي لمعاهدة مُلزِمة قانوناً لمنع نشر أسلحة في الفضاء والتهديد باستخدام القوة ضد الأجسام الفضائية.

وإننا ندعو جميع الدول إلى استخدام المنطق السليم قبل فوات الأوان، للانضمام إلى المبادرة الدولية المتعلقة بعدم البدء بنشر أسلحة في الفضاء، لتقدم بذلك مساهمة كبيرة نحو إبرام معاهدة مُلزِمة قانونياً لمنْع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. ويجب ألاَّ نكرر أخطاء الماضي. فظهور الأسلحة في الفضاء يمكن أن يقوِّض المنظومة القائمة للأمن الدولي. وسأكون صريحاً. إننا نعي موقف الولايات المتحدة. فهي الدولة الوحيدة التي ذكرت بوضوح في عقيدتها الوطنية المتعلقة بالفضاء أنها تسعى إلى الهيمنة على جميع الدول الأخرى في الفضاء الخارجي وإلى أن تكون قادرة على استخدام القوة ضد الأجسام الفضائية المدارية للدول الأخرى.

لكنَّ الأمر مختلف جداً مع بلدان الاتحاد الأوروبي وأستراليا وكندا وجمهورية كوريا واليابان. إننا لا نفهم كيف

يمكن لهذه الدول المحترمة أن تدَّعي دعم منْع حدوث سباق تسلُّح في الفضاء الخارجي، ثم تقوِّض –

الرئيس المشارك فان أوستيروم (تكلم بالإنكليزية): أعتذر لممثل الاتحاد الروسي، وأدعو إلى تعاونه الكريم، لمصلحتنا جميعاً، في التقيُّد بالوقت المحدد.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): وفي الختام، لا نزال بحاجة إلى الاتفاق على الأمن في أنشطة الفضاء الخارجي، والإجابة عن السؤال المتعلق بالأسلحة في الفضاء. لذا، فإنَّ الاتحاد الروسي يدعو جميع الدول إلى إدراك ما هو واضح. فما لم نحلَّ مشاكل الأسلحة في الفضاء الخارجي، سنواجه مشاكل في تسوية جميع المسائل الأخرى المتعلقة بالأمن الفضائي. لذا، ندعو جميع الدول إلى مواصلة الحوار المتعمق الشامل بشأن الأمن في الفضاء الخارجي والانضمام إلى المبادرة الدولية المتعلقة بعدم البدء بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي.

السيد لاغنِر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): إنَّ سويسرا ترحب بهذا الاجتماع المشترَك الاستثنائي لأوساط الفضاء ونزع السلاح لكي تعالج معاً المسائل الأساسية للاستخدام المستقبلي للفضاء الخارجي. والوفد السويسري يشكر رئيسَي اللجنتين الأولى والرابعة على مشاركتهما في عقْد هذا الاجتماع. وهو يشجِّع مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي ومكتب شؤون نزع السلاح التابع لها على توثيق التعاون، كما أوصى فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، ليتسنى تحقيق تقدم في أعمال أوساط نزع السلاح والفضاء على نحوٍ متَّسق ومنسَّق.

وبينما تصبح استخدامات الفضاء الخارجي ذات أهمية حاسمة بشكل متزايد لتنمية الدول أو لاقتصاداتها أو أمنها، فإنَّ التحديات المفروضة على الاستخدام المستدام للفضاء الخارجي تتنوَّع وتتعدد بازدياد. والنهُج التعاونية ضرورية في التصدي لتلك التحديات، وسويسرا تعتقد أنه من الأساسي إعداد معايير مُلزمة سياسيا وقانونياً لجعْل الفضاء الخارجي محميَّة وضمان استقراره واستخدامه لأمد طويل. وشأن أية عملية لتعزيز إطار معياري دولي، ينبغي إجراء مناقشات لتوضيح بعض المسائل العالقة والتوصل إلى فهم مشترك للمفاهيم المرتبطة باستخدام الفضاء الخارجي وطابع المعايير المزمع إعدادها والمنتديات التي ستُعدُّ فيها.

ويرى الوفد السويسري أنَّ أمن واستقرار الفضاء الخارجي والسلامة والاستدامة الطويلتي الأمد للأنشطة الفضائية هي مسائل متداعمة، ينبغي أن تعالَج بشمولية. وتحقيقا لتلك الغاية، يرحب وفد بلدي بالفرصة التي تتيحها هذه المناقشة حيث تجمع معاً عصر اليوم بين أوساط الفضاء ونزع السلاح. ويودُّ أيضاً الإعراب عن أمله ورغبته في توفير مزيد من الفرص للتفكير العالمي والشامل بهدف التصدي للتحديات الجديدة التي يفرضها استخدام الفضاء الخارجي. وبعض المواضيع المحددة التي لا تخضع حالياً لأية مداولات مكثفة في أيِّ منتدى – ومنها على سبيبل المثال الحق في الدفاع المشروع عن النفس في الفضاء الخارجي – تستحق نظر أوساط الفضاء ونزع السلاح فيها بصورة مشتركة.

إن السعي الشفاف والشامل في إطار الأمم المتحدة إلى وضع مدونة قواعد سلوك دولية بشأن أنشطة الفضاء الخارجي على أساس المشروع الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يبلور أوجه التآزر المنبثقة عن هذا الاجتماع. إننا نمثل طائفتين مجتمعتين هنا اليوم يجب عليهما اعتماد نهج عملي وبنّاء إذا أردنا التغلب على العقبات التي تواجه بعض المبادرات في مجال الفضاء. وإنه لمن واجبنا ومصلحتنا المشتركة إيجاد حلول تمكن الأجيال المقبلة من مواصلة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

الرئيس المشارك بولر (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نستمع إلى المتكلم التالي على قائمتي، أود أن أذكر جميع المتكلمين

بالتفضل باحترام الوقت المحدد. وقد أبلينا بلاء حسناً جداً حتى الآن. ومن المصلحة الفضلى للجنتين الأولى والرابعة الاستماع إلى جميع المتكلمين بعد ظهر هذا اليوم.

السيد سوبرال دوارتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي بهذا الاجتماع المخصص المشترك للجنتين الأولى والرابعة ويشكر المتكلمين الضيوف على ملاحظاتهم الهامة.

وبوصف البرازيل بلداً نامياً لديه برنامج فضاء سلمي، فهي تتشاطر تماماً الرأي الوارد في معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ بأن الأنشطة الفضائية يجب أن تنفذ وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، حرصاً على صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون والتفاهم الدوليين. وفي هذا الصدد، نرى أن الحلول القانونية التي تتسم بالفعالية والكفاءة والمتفاوض عليها في إطار الأمم المتحدة يمكن أن تسهم في الحفاظ على الفضاء باعتباره بيئة سلمية.

ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل الجاري الذي تقوم به لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية من أجل تحقيق هذا الهدف بوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تهدف إلى ضمان الطبيعة السلمية لأنشطة الفضاء الخارجي وتجنب احتمال استخدام الأسلحة في الفضاء. ونشدد أيضاً على أهمية حصول البلدان النامية على إمكانية الوصول الكامل إلى فوائد التكنولوجيات والتطبيقات الفضائية من خلال تعزيز السياسات المتعلقة بديمقراطية البيانات واستخدام تطبيقات برمجيات المصدر المفتوح.

إننا نعيش في عالم يعتمد إلى حد كبير على الموارد الفضائية. وهي توفر الخدمات الأساسية إلى طائفة متنوعة من الأنشطة السلمية. فأي استخدام للقوة في الفضاء الخارجي، بما في ذلك التسليح، لا يتسق مع استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. إن موقف البرازيل الثابت منذ أمد طويل هو أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يتفاوض بشأن صك ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وينبغي ألا تتدخل هذه المعاهدة في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي دون عوائق. كما ينبغي أن يكون واضحاً بما فيه الكفاية حظر نشر الأسلحة واستخدام السواتل كأسلحة وحظر أي نوع من الهجوم على الأجهزة الموجودة في المدار. وفي هذا السياق، نرى في الاقتراح المنقح لمعاهدة بشأن حظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، الذي قدمته روسيا والصين، تطوراً إيجابياً بغية بدء المفاوضات.

وبالاشتراك مع عدد متزايد من البلدان، ما فتئت البرازيل تروج لأهمية الالتزام الرفيع المستوى بسياسة عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وهو جهد ينبغي تفسيره على أنه خطوة مؤقتة ريثما يتم اعتماد صك ملزم قانوناً. ومن هذا المنطلق، شاركت البرازيل في صياغة القرار ٣٢/٦٩، المعنون ”عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي“، وتتوقع أن ينظر المزيد من الدول الأعضاء في التصويت لصالح النسخة الحالية من ذلك القرار في هذه الدورة.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): عُقد هذا الاجتماع المشترك عملاً بالقرار ٣٨/٦٩، بالاستناد إلى الاقتراحات التي قدمها فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي في تقرير عام ٢٠١٣ عن دراسته التي أجراها على تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء (انظر A/68/189). ومن الواضح أنه مع التقدم في استكشاف الفضاء واستغلاله بات أمن الفضاء يتأثر بعوامل متعددة، وأن المجتمع الدولي يكتسب فهماً أعمق لأمن الفضاء الخارجي واستدامته في الأجل الطويل.

ولا يمكن إجراء المناقشات المتعمقة بشأن أمن الفضاء واستدامته إلا على أساس فهم كامل وشامل للتهديدات الأمنية في الفضاء. ومن ناحية أخرى، فإن التحديات التي

يطرحها تدهور البيئة الفضائية، وازدحام الفضاء والحطام الفضائي آخذة في الزيادة. ومن ناحية أخرى، فيما تصبح الأهمية الاستراتيجية للفضاء الخارجي أكثر وضوحاً، يصبح للاتجاه الواضح أكثر من أي وقت مضى لتسليح الفضاء تأثير متزايد على أمن الفضاء والهيكل الاستراتيجي الدولي. وهذا هو التحدي الأكبر لأمن الفضاء واستدامته. وبالتالي، فإن الضمانة الأساسية لأمن الفضاء واستدامته تكمن في التفاوض بشأن صك جديد ملزم قانوناً بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء لمواصلة تدعيم وتعزيز النظام القانوني الحالي للفضاء بغية ضمان استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصرا.

وخلال هذه المناقشة المشتركة، ينبغي أن نعمل في المقام الأول لتشديد العلاقة وأوجه التآزر بين آليات الأمم المتحدة ومؤسساتها ذات الصلة التي تغطي الجوانب المختلفة لمسألة الفضاء. والأهم من ذلك، ينبغي أن نتوصل إلى فهم أكثر شمولاً بشأن أمن الفضاء واستدامته. وترى الصين أنه ينبغي بذل الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الجوانب التالية.

أولاً، الحفاظ على الطابع السلمي الفضاء هو الضمانة الأساسية لأمن واستدامة الفضاء الخارجي. قدمت الصين وروسيا مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي (CD/1839) إلى مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٨ وقدمت نسخة محدثة (CD/1985) في حزيران/يونيه من العام الماضي. وإذ تعلق الصين والاتحاد الروسي أهمية كبيرة على التعليقات اللاحقة التي أبدتها بعض البلدان، وبعد دراسة متأنية، فقد قدمتا ورقة عمل أخرى (CD/2042) استجابة لتلك التعليقات في أيلول/سبتمبر. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى إجراء المناقشات بطريقة منفتحة وبناءة حتى يتسنى بدء التفاوض على معاهدة متعددة الأطراف لتحديد الأسلحة في موعد مبكر. وهذا من شأنه أن يكون سبيلاً أساسياً لكفالة أمن واستدامة الفضاء في الأجل الطويل.

ثانياً، إن تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي هي وسيلة هامة لتعزيز أمن الفضاء واستدامته بصفتها مكملاً مفيداً لمعاهدات تحديد الأسلحة الملزمة قانوناً. يمكن لتدابير الشفافية وبناء الثقة المناسبة والممكنة أن تكمل الجهود الرامية إلى منع تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه عن طريق تعزيز الثقة المتبادلة والحد من التصورات والاستنتاجات الخاطئة، وتنظيم الأنشطة الفضائية. كما يمكن لتدابير الشفافية وبناء الثقة أن تكون بمثابة قواعد للتحقق من صك قانوني للفضاء في المستقبل.

ولكن يجب التأكيد على أن البلدان ذات المستويات المختلفة من القدرات الفضائية قد تختلف شواغلها بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة، وأن قدرتها على قبول تدابير محددة للشفافية وبناء الثقة قد تتفاوت أيضاً. ولذلك، فإن المناقشات المتعددة الأطراف في هذا المجال يجب أن تتم بشكل علني ومتكافئ بحيث تكفل أن تدابير الشفافية وبناء الثقة المتفق عليها يمكن تنفيذها بسلاسة وفعالية.

ثالثاً، إن تعزيز التعاون الدولي في مجال الفضاء بصورة عملية أمر لا غنى عنه لتحقيق أمن الفضاء واستدامته. إن الفضاء هو التراث المشترك للبشرية جمعاء، وينبغي أن يتقاسم الجميع ثمار استكشاف الفضاء. وينبغي للدول التي ترتاد الفضاء أن تضطلع بمسؤولية توفير المنافع العامة وتساعد الدول ذات القدرات الفضائية المحدودة أو المنعدمة على التمتع بمنافع استكشاف الفضاء. وقد اضطلعت الصين بالكثير من العمل في هذا الصدد. دخلت الصين في ٩٧ اتفاقاً ثنائياً للتعاون في مجال الفضاء مع ٣٠ بلداً، ووفرت خدمات إطلاق السواتل لأكثر من ١٠ بلدان وبذلت جهوداً كبيرة من أجل تطبيق النظام البوصلي لسواتل الملاحة على الصعيد الدولي. والصين على استعداد لتوسيع وتعميق التعاون وتبادل المعلومات في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية مع البلدان

المهتمة، ومواصلة العمل مع المجتمع الدولي من أجل توفير بيئة استغلال تستند إلى التعاون المفيد للجميع تتسم بالمزيد من المساواة والإنصاف.

إن هذه الجلسة المشتركة تمثل بداية جيدة من أجل تعزيز تبادل المعلومات والتنسيق بين مختلف مؤسسات وآليات الأمم المتحدة التي تغطي مختلف جوانب المسائل المتعلقة بالفضاء. ويحدونا الأمل في أن تعزز هذه الجلسة المشتركة فهم جميع وكالات الأمم المتحدة والتواصل في ما بينها، وأن نتمكن من استكشاف سبل فعالة لمعالجة التحديات التي تواجه أمن الفضاء واستدامته. والصين على استعداد لتقديم المزيد من المساهمات من أجل تحقيق هذا الهدف المشترك.

السيد ماتي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بهذه الجلسة المشتركة للجنتين الأولى والرابعة. ونعتقد أن هذه فرصة طيبة لمواصلة تبادل الآراء بشأن قضايا الفضاء الخارجي، التي تحتل مكانة بارزة على جدول أعمال سياستنا الخارجية.

تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تشجع إيطاليا استخدام التكنولوجيا الفضائية كقوة دافعة للنمو الاقتصادي والابتكار لمصلحة الجميع. ونحن ندرك تماما اعتماد مجتمعاتنا المتزايد على استخدام الفضاء الخارجي. ونشدد، في ذلك الصدد، على الحاجة إلى كفالة الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ومعالجة ديناميات التصعيد المحتملة والمخاطر الأمنية التي قد تستتبع ذلك. ولدينا شعور بالإلحاح في هذا الشأن.

إن إيطاليا طرف في معاهدات الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بالفضاء الخارجي وفي أكثر من ٦٠ اتفاقا ثنائيا مع كل من البلدان النامية والبلدان التي ترتاد الفضاء، وتشارك بنشاط في مختلف المنظمات الإقليمية والدولية واللجان المشتركة بين الوكالات التي تضطلع بمهام ذات صلة بتنمية الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية. وقد شاركنا كذلك بنشاط في عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وندعم تقريره (انظر A/68/189) لعام ٢٠١٣ دعما كاملا. وما زلنا نتطلع إلى تنفيذه بصورة ملموسة، ويتركز اهتمامنا في المقام الأول، في ذلك الصدد، على الاقتراح الذي يقوده الاتحاد الأوروبي لوضع مدونة دولية لقواعد السلوك.

ونحن على ثقة في إمكانية أن تكمل تدابير طوعية مصممة تصميما جيدا لأنشطة الفضاء الخارجي، كتلك الواردة في مشروع مدونة قواعد السلوك، الأطر القانونية الدولية القائمة من دون تقويض الالتزامات الدائمة. وهذه التدابير لا تهدف إلى عرقلة الاستخدام القانوني للفضاء الخارجي؛ بل على العكس من ذلك، فإنها ستستفيد من هذا الاستخدام وتحافظ عليه، وخاصة في مصلحة الجهات الفاعلة الناشئة في مجال الفضاء.

وتظل إيطاليا مقتنعة بأن مدونة قواعد السلوك ستكون تدبيرا مفيدا لبناء الثقة، تمشيا مع توصيات فريق الخبراء الحكوميين، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن تدابير الشفافية وبناء الثقة اليوم توفر خطوة أولى صوب كفالة الاتصال اللازم لمنع سوء التفاهم وتجنب حدوث توترات لا داعي لها. ومن شأن تنفيذها أن يوفر الزخم من أجل إنشاء أطر قانونية معززة في الأجل الطويل، مما يمهد الطريق لوضع قواعد أكثر صرامة وملزمة قانونا.

وترى إيطاليا أن القانون ينبغي أن يكون صكا عمليا يستند إلى نهج وقائي لتعزيز التعاون الدولي في الفضاء الخارجي من أجل تعزيز الأمان والأمن والاستدامة، بما يعود بالنفع على البلدان المرتادة للفضاء وغير المرتادة للفضاء على السواء. ولتلك الأسباب، فإننا نقدر تقديرا عاليا العناصر

المفيدة المستمدة من المناقشة بين الدول ال ١٠٩ التي حضرت الاجتماع المتعدد الأطراف في نيويورك في تموز/يوليه. وهذا يؤكد الأهمية المستمرة لموضوع إعداد مدونة لقواعد السلوك في الفضاء والاهتمام به. ونحن على ثقة بأن نتائج اجتماع نيويورك ستشجع المزيد من التطورات الإيجابية.

السيدة غويتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية. وستكون النسخة الكاملة من بياننا متاحة على الإنترنت.

نرحب بعقد هذه الجلسة المشتركة التي يقودنا شكلها غير المسبوق إلى استنتاج مفاده أن الفضاء أصبح موردا حيويا له الكثير من الاستخدامات السلمية. كما أن الفضاء أساسي للأمن الدولي. في الوقت نفسه، يوضح هذا الاستخدام المتزايد للفضاء أيضا أن اعتمادنا على وسائل الفضاء أصبح يكتسي أهمية متزايدة. وتصطدم قدرتنا على الاستفادة الكاملة والحرة من الفضاء بعدد من التحديات، مثل تدهوره المتزايد نتيجة لحوادث وأعمال تدمير متعمدة. وينطوي هذا الوضع على مخاطر بالنسبة لجميع الأنشطة الفضائية، ولذلك، فإنه يتطلب استجابة عالمية تغطي جميع الجوانب المدنية والعسكرية.

ويجب علينا أن نسعى إلى إيجاد مناخ من الثقة والشفافية بين جميع البلدان الفضائية الحالية والمحتملة. وهذا شرط أساسي لمواصلة تطوير الأنشطة الفضائية. كما إنه سيسهم في تفادي خطر حدوث سباق تسلح في الفضاء. ولذلك، فإن فرنسا مستعدة من حيث المبدأ لوضع صكوك ومبادرات تحقيقا لتلك الغاية في إطار برنامج عمل يجري الاتفاق عليه وترتيب أولوياته في مؤتمر نزع السلاح.

ويجب علينا أولا وقبل كل شيء بلورة ممارسات مسؤولة من خلال تصميم تدابير طوعية لكفالة الشفافية وبناء الثقة. وترحب فرنسا بالتقدم المحرز في هذا الصدد، ولا سيما في سياق الأعمال الجارية بشأن الصلاحية الطويلة الأمد للأنشطة الفضائية التي تجريها اللجنة ذات الصلة. وفرنسا تشارك بنشاط في هذا العمل من أجل استكمال المبادئ التوجيهية التشغيلية في أقرب وقت ممكن. كما إن مشروع مدونة قواعد السلوك بشأن أنشطة الفضاء الخارجي يفي بالحاجة المزدوجة إلى اتباع نهج عالمي واتخاذ تدابير قائمة على الثقة والشفافية.

ويجب علينا أن نعمل بسرعة وعلى نحو تفاعلي. ونعتقد أن هذه الجلسة المشتركة توفر قيمة مضافة لعدد من الأسباب. أولا، إن مسألة استدامة الأنشطة الفضائية أمر أساسي للنمو الاقتصادي والتنمية في عدد متزايد من البلدان. ويجب أن نمنع تدهور ظروف استخدام الفضاء إذا كنا نريد توسيع الاستفادة من تطبيقاته لتشمل أكبر عدد ممكن من البلدان، وخاصة البلدان النامية. وسيتطلب هذا الحفاظ على الوصول إلى الفضاء للأجيال المقبلة، مع تطوير المعارف في هذا المجال. وتحقيقا لتلك الغاية، نحن بحاجة إلى استجابة جماعية. ونعتقد أيضا أن مسألة تدابير الشفافية وبناء الثقة ضرورية للاستمرارية الطويلة الأجل للأنشطة الفضائية. وللأشكال المخصصة مثل جلسة اليوم عدد من المزايا في هذا الصدد. فالطابع المزدوج أساسا للأنشطة الفضائية وترابط التطبيقات المدنية والعسكرية للفضاء يدعوان إلى استجابة شاملة لتغطية جميع الجوانب ذات الصلة.

في الختام، يمكن أن تفيد المعالجة الشاملة والمحددة الأهداف في التصدي لبعض المشاكل المتصلة بالفضاء الخارجي، ولا سيما المسألة الحاسمة الأهمية المتعلقة بالحطام الفضائي. ولجميع هذه الأسباب، فإننا نحبذ عقد هذه الجلسات المشتركة بوتيرة أكبر. وأعتقد أن هذا من شأنه أن يعزز الحوار والتقدم في مجال يتسم فيه عملنا بالترابط الوثيق.

السيد كراسنا (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بعقد هذه الجلسة المشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة إذ أن مسألة الفضاء بجميع جوانبها المختلفة يتم تناولها في كلتا اللجنتين. ولذلك، من المفيد جدا عقد هذه الجلسة لنتمكن من

توضيح الجوانب الفريدة لعمل كل لجنة وفي الوقت نفسه إبراز المسائل التي قد تهم كلتيهما. ونعتقد أن اللجنتين تضطلعان بأدوار هامة وفريدة تكتسي أهمية بالغة في إتاحة التعامل النزيه والمهني مع الطائفة الواسعة من المسائل التي تندرج في إطار كل منهما، وتعزيزها.

ولا يسعنا تأخير الدفع قدما بالمبادرات العلمية والتعاون البحثي، الأمر الذي سيسمح لنا بجني فوائد الفضاء للبشرية. ونتشاطر هدف تشجيع اتخاذ سلسلة تدابير عملية طوعية وغير ملزمة قانونا وفي الوقت المناسب، وهي أمر ضروري لتحقيق الاستدامة والسلامة والاستقرار والأمن في بيئة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل.

وباستطاعة الفضاء أن يُقدِّم مساهمات حقيقية للأمن الدولي، ويقدِّم في الوقت نفسه التنمية المستدامة والاتصالات لجميع الأمم. ومن الضروري أن يبقى الفضاء مُتاحاً ومستداماً من أجل مستقبل جميع الدول. ومن الأهمية الحيوية أن نعالج مسألة الأنقاض الفضائية والازدحام المداري. وعلاوة على ذلك، ندعم الجهد الدولي لإعداد مِدونة قواعد السلوك الاختيارية، التي يجب أن تبقى غير مُلزِمة قانونياً بجميع أجزائها، بما يشمل آلية التشاور.

وكما أشير في ملاحظاتنا في اللجنة الرابعة مطلع هذا الأسبوع، فإنَّ إسرائيل فخورة بأن تكون دولة ترتاد الفضاء منذ زمن، ومنتِجة ومستخدِمة لتكنولوجيات الفضاء وتطبيقاته. وهذا واضح في تعاوننا مع هيئات الأمم المتحدة الفنية التي تتعامل مع الفضاء الخارجي والإغاثة في الكوارث. وعلاوة على ذلك، أوضحنا في ذلك الاجتماع كيف دعمت تكنولوجيا السواتل الإسرائيلية مبادرة فيسبوك جديدة لتحسين تكنولوجيا الاتصالات في أفريقيا. ومع إدراك أنه في ما يتعلق بالفضاء، ينبغي أن تكون هناك معلومات تنسيقية محسَّنة وتدابير لبناء الثقة عبْر منظومة الأمم المتحدة، يجب تعزيزها بصفتها وسيلة لغاية وليست غاية بحد ذاتها. وإننا نُشيد بأعمال لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، المتعلقة بالاستدامة طويلة الأمد لأنشطة ذلك الفضاء، فضلاً عن الإتمام في الوقت المناسب لمجموعة محددة من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، الصادرة عن اللجنة، من أجل الاستدامة التي يمكن أن تشكِّل مساهمة رئيسية في الجهود الأوسع لتعزيز الاستقرار في الفضاء الخارجي.

السيد فوري رودريغيث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إنها مسؤولية جميع الدول الأعضاء أن تضمن ألاَّ يصبح الفضاء الخارجي الهدف التالي لسباق التسلُّح. فعسكرة هذا الفضاء تشكل تهديداً خطيراً لمستقبل الكائنات البشرية. والوسيلة الوحيدة لكبح خطر عسكرة الفضاء الخارجي بفعالية هي اعتماد معايير قانونية دولية تمنع وضع الأسلحة في الفضاء. والتشريع الدولي الحالي في هذا المجال غير كافٍ أو غير موجود. وهذا ما يجعلنا نؤكد دعوتنا جميع الدول إلى التفاوض واعتماد صكٍّ قانوني يكفل استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية حصراً. وللتوصل إلى صكٍّ قانوني وفعال، لا بدَّ من حوارٍ بنَّاءٍ بين لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (لجنة استخدام الفضاء الخارجي)، وبخاصة عبْر لجنتها الفرعية القانونية، ومؤتمر نزع السلاح. وينبغي لهذا المؤتمر أن يؤدي دوراً رئيسياً في الحؤول دون عسكرة الفضاء الخارجي، لأنه المنتدى متعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح.

إنَّ القلق المتزايد حيال العسكرة الممكنة للفضاء الخارجي أدَّى إلى تعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة لإيجاد حلٍّ نهائي. وفي هذا الصدد، نستذكر البند ٧٨/٤٣ حاء، الذي يؤكد أنَّ هذا النوع من التدبير ليس بديلاً عن اتفاقات الحدّ من الأسلحة. ويجب على جميع الدول أن تمتثل امتثالاً كاملاً للمعاهدات الدولية السارية بشأن الفضاء الخارجي، لأنها تشمل تدابير مختلفة للشفافية وبناء الثقة.

إنَّ التقرير المقدَّم من فريق الخبراء الحكوميين (انظر A/68/189)، يشير إلى أهمية التعاون الدولي من أجل استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، مع أنه لا يشمل بين توصياته تدابير محددة لتلك الغاية. ومن شأن شمول هذا النوع من التدبير أن يسهم في تحسين الشفافية وبناء الثقة في ما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي. وإننا نلاحظ بقلق الإجراءات التي اتخذها بعض الدول لتعزيز تطوير معايير قانونية دولية متعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي، أبعد من نطاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يجب أن تستند أية مبادرة إلى ولاية واضحة وإلى النظام الداخلي للجمعية العامة. ونعتقد أنه قد حان الوقت وبات ضرورياً إعداد وتنفيذ معايير قانونية دولية وتدابير أخرى، مثل تدابير الشفافية وبناء الثقة. لكننا نؤكد أنَّ لجنة استخدام الفضاء الخارجي هي المنتدى الكافي الوحيد للتداول بشأن المبادئ الأخلاقية والصكوك القانونية التي تضمن استخدام الفضاء في الأغراض السلمية حصراً بعدل وبدون تمييز.

إنَّ مداراً ثابتاً بالنسبة للأرض هو مورد طبيعي محدود، واستخدامه مصدر خطر واضح من الوصول إلى الإشباع. لذا، فإننا نُدين استخدام سواتل التجسس للحصول على المعلومات، على حساب البلدان الأخرى وليس لصالح البشرية. وهذه الممارسات تفضي إلى هدر مورد ثمين مثل هذا، وتُسهم في إنتاج أنقاض فضائية. وبلدنا يسلط الضوء على قلقه بشأن الزيادة في الأنقاض الفضائية، وحيال التصادمات بين الأنقاض والأجساد الفضائية الأخرى. ومستقبل الأنشطة الفضائية الأرضية يعتمد على خفض النفايات إلى حدٍّ أدنى. ويتعين علينا أن نضمن الوصول لجميع الدول على أساس عادل، بصرف النظر عن درجة تطورها العلمي أو الاقتصادي، وإيلاء اهتمام خاص باحتياجات البلدان النامية ومصالحها.

إنَّ تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده أمران مُلِحَّان للمجتمع الدولي. ولتحقيق ذلك، يجب على اللجنة الفرعية القانونية أن ترقى بعملها، وتفكِّر في الجوانب النظرية والثغرات القانونية القائمة، وألاَّ تقتصر على الجوانب العملية، كما تود أن ترى بعض الدول متقدمة النمو. ومثل هذا الموقف لا يخدم التنمية وتعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، ويشكل منصة للعسكرة المحتمَلة.

ختاماً، لقد أكدنا حقَّ جميع الدول في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بشكل سلمي. لكنَّ ممارسة هذا الحق وهم حالياً بالنسبة لأغلبية البلدان النامية. لذا، فإنه من المُلِحِّ بصورة متزايدة في كل يوم يمر، ضمان تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف، عبْر تبادل المعلومات وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا. وإننا نؤكد ضرورة التقدم نحو التعاون الوثيق والمنسَّق بين البلدان بدون تمييز، بغية ضمان الاستفادة المثلى والمسؤولة من القدرة غير المحدودة للأبحاث والتطبيقات الفضائية.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سأتلو صيغة موجزة من بياننا.

إننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا.

إنَّ هذا الاجتماع المشترك فرصة فريدة لبناء أرضية مشتركة للتصدي للتحديات الناشئة أمام الأمن الفضائي، وتحسين التنسيق عبْر منظومة الأمم المتحدة، حتى مع احترام الولايات المحددة للَّجْنتين الأولى والرابعة، مؤتمر نزع السلاح ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (لجنة استخدام الفضاء الخارجي).

إنَّ الهند دولة كبرى ترتاد الفضاء. ولدينا برنامج ناجح جداً لإطلاق المركبات الفضائية، وهو فعَّال من حيث التكلفة أيضاً. ونحن نشارك في التعاون الدولي مع ٣٦ بلداً و ٣ منظمات دولية. وقد أرسلنا مركبة فضائية إلى القمر. وأخرى إلى المريخ في المحاولة الأولى، ونحن البلد الوحيد الذي فعل

ذلك. كما أرسلنا مرصداً فضائيا لمراقبات متعددة الأطوال – أستروسات – أطلِق في الشهر الماضي.

والهند طرف في جميع المعاهدات الدولية الرئيسية المتعلقة بالفضاء الخارجي. لذا، فإن من المؤسف ألاَّ يُشمَل بلد كبير يرتاد الفضاء مثل الهند في فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وفي رأينا أنَّه كان من شأن فريق خبراء حكوميين أكثر تمثيلاً أن يُعزز مضمون التقرير. وهذا أحد الأمثلة التي أدَّى فيها فعلياً إقصاء بلد مثل الهند إلى فقدان فريق الخبراء الحكوميين، ونحن واثقون جداً بأنَّ الأمانة العامة ستنقل هذا الشعور إلى الممثل السامي الذي لم يَعُد معنا.

إننا لسنا ضد تدابير الشفافية وبناء الثقة، ولكن ينبغي أن يتمَّ التفاوض حول أيَّ اتفاق بشأنها على أساس توافق الآراء ضمن إطار الأمم المتحدة، بصورة شاملة وشفافة. وينبغي أن يكون هدفه تعزيز الأمن الفضائي لجميع مستخدمي الفضاء بالاستناد إلى تدابير الشفافية وبناء الثقة. ونحن مستعدون للنظر في مشروع معاهدة روسيا – الصين بشأن منْع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، ومنع التهديد بالقوة أو استخدامها ضد أجسام الفضاء الخارجي. وهناك ثغرات كبيرة في المشروع، لكننا سعداء بالمشاركة من أجل المزيد من التدقيق العميق في هذه المسائل.

وعلى الرغم من حقيقة إبقائنا خارج فريق الخبراء الحكوميين، فقد نفَّذت الهند فعلياً عدداً من تدابير الشفافية وبناء الثقة، المشمولة في تقرير الفريق (انظر A/68/189). وإننا نشارك بنشاط مع لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وسنترأس اللجنة في عام ٢٠١٦. وإننا نتطلع إلى التقرير النهائي في السنة المقبلة، بشأن الاستدامة طويلة الأمد لأنشطة الفضاء الخارجي. وقد دعمنا القرار المتعلق بعدم البدء بوضع الأسلحة في الفضاء الخارجي (القرار ٣٢/٦٩)، لكنَّ هذا خطوة محدودة ينبغي ألاَّ تُعيق التفكير في تدابير قانونية موضوعية.

إن الهند تؤيد النظر الموضوعي في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح، الذي هو المحفل المناسب. وتشمل عضوية المؤتمر جميع الدول الهامة عسكريا. وبما أن طبيعة التهديدات التي تواجه أمن الفضاء تتجاوز الحطام الفضائي، فإن مؤتمر نزع السلاح هو محفل مثالي لإدماج جميع الشواغل في الولاية للتصدي لها.

وفي الختام، تتشاطر الهند الشواغل إزاء التهديدات الناشئة لأمن الفضاء. ومن المهم منح الدول الأعضاء حوافز لحماية مصالحها، من خلال الاستثمار في الصكوك المتعددة الأطراف والملزمة قانونا، بدلا من اللجوء إلى التدابير الوطنية والخطوات الجزئية أو المرحلية، التي لا تعالج بالكامل شواغل جميع الجهات الفاعلة في الفضاء.

السيدة هوه كانغ جيونغ (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد أصبح الفضاء جزءا لا يتجزأ من حياتنا اليومية. ونظرا لمجموعة واسعة من التطبيقات، من الاتصالات إلى الملاحة وتوقع الأحوال الجوية، فإن العالم يعتمد أكثر فأكثر على الخدمات الفضائية. وسيؤدي تعطيل الخدمات الفضائية إلى تأثر جميع الدول تقريبا بشكل فوري، في جميع أنحاء العالم. ومن الواضح الآن أن سلامة وأمن بيئة الفضاء أصبحا مشاعين عالميين يتعين على الدول توفيرهما.

وكما تظهر العديد من حالات الاصطدام المحتملة في الفضاء، يكمن أحد التحديات الرئيسية لسلامة وأمن الفضاء الخارجي في حطام الفضاء. لقد أضحى الفضاء الخارجي أكثر ازدحاما وتنازعا وتنافسا من أي وقت مضى، وثمة حاجة لاتباع نهج كلي، من أجل التصدي بفعالية لتلك التهديدات. وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية كوريا بهذه الجلسة المخصصة المشتركة للجنة الأولى واللجنة الرابعة لمواجهة التحديات المحتملة لأمن الفضاء والاستدامة. ومن المهم أن يكون هناك نهج عملي مرن ومتكامل عند التعامل مع مسألة الفضاء الخارجي. وفي اعتقادنا

ستكون هذه الجلسة المشتركة، بمثابة نقطة انطلاق لإجراء مناقشة أكثر تنظيما بشأن كيفية الاستجابة بفعالية لتحديات الفضاء من خلال تقاسم الخبرات والتجارب الخاصة باللجان، وبالتالي تحقيق أقصى قدر من التآزر.

وتعتقد جمهورية كوريا أنه من المصلحة المشتركة لجميع الجهات المعنية تعزيز برامجها الفضائية بطريقة مسؤولة. ومن الضروري وضع وتعزيز التدابير الطوعية لكفالة الشفافية وبناء الثقة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أهمية العمل الذي يقوم به فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ونكرر تأكيد أهمية تنفيذ الدول الأعضاء الفعال للتدابير المقترحة في تقرير الفريق (انظر A/68/189)، قدر الإمكان.

ويشكل وضع مدونة قواعد سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي بلا شك مشروعا بالغ الأهمية. ويمكن لمدونة قواعد السلوك الدولية أن توفر نقطة مرجعية جديدة من خلال الجمع بين أفضل الممارسات في مجال التخفيف من الحطام الفضائي، وتعزيز الشفافية والثقة المتبادلة وتبادل المعلومات لتجنب التصادم. ونأمل في أن نحتفظ بحيوية الزخم، ونتوصل إلى طريقة لمواصلة المفاوضات بشأن مدونة قواعد السلوك الدولية.

وفي الختام، تؤكد جمهورية كوريا من جديد التزامها القوي بالاستخدام السلمي والمستدام للفضاء الخارجي لما فيه مصلحة البشرية جمعاء. ونحن على أهبة الاستعداد لزيادة تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تلك الغاية.

السيد ماثيو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): إننا نرحب بهذه الجلسة المشتركة التي تتيح لنا إلقاء نظرة شاملة على التحديات المتصلة بالفضاء الخارجي بجميع جوانبه. وتعترف الأرجنتين بالمصلحة المشتركة للبشرية والحق السيادي لجميع الدول في المشاركة في استكشاف واستخدام الفضاء للأغراض السلمية حصرا، كما أننا واثقون من استفادة التنمية البشرية من ذلك.

إننا نؤيد عدم عسكرة الفضاء الخارجي، باعتباره جزءا من تراثنا، واستخدامه الدقيق من أجل تحسين الظروف المعيشية وتوطيد السلام بين سكان كوكبنا. ونعيد تأكيد فهم القرار ٣٨/٦٩، الذي نص على ما يلي:

> ”إذ تؤكد من جديد حق جميع البلدان في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه بما يتفق مع أحكام القانون الدولي،
>
> ”إذ تؤكد من جديد أيضا أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أمر يصب في صالح صون السلام والأمن الدوليين وشرط أساسي لتعزيز التعاون الدولي وتوطيده في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية“ (القرار ٣٨/٦٩، الفقرتان الأولى والثانية من الديباجة)

إن الأرجنتين تؤكد بأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وحظر وضع أو استخدام أسلحة هناك سيجنبنا تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين.

إن بلدنا يدرك بأن تزايد استخدام عدد أكبر من الجهات الفاعلة للفضاء الخارجي يمكن أن يؤدي إلى آثار لا يمكن توقعها على بيئة الفضاء الخارجي. ومن شأن تشبع المدارات الثابتة حول الأرض، وإدارة المسائل المتعلقة بالحق في استخدام الفضاء، واستخدام الطاقة النووية في المدارات الفضائية، ووضع الأسلحة النووية في الفضاء، وحدوث سباق تسلح فضائي، أن تؤثر جميعها على الاستدامة الطويلة الأجل للأنشطة الفضائية. وفي هذا الصدد، لا بد من تنظيم وتنسيق الأنشطة الفضائية بطريقة من شأنها أن تجعلها آمنة ومستدامة بشكل متزايد، مما يعني أنه ينبغي استخدام الفضاء الخارجي سلميا من أجل رفاه أجيال الحاضر والمستقبل للبشرية جمعاء، وشعوبها وأممها، حتى أولئك الذين لا يمكنهم الوصول إلى الفضاء للأغراض السلمية. وينبغي ألا تتحمل العواقب والتكاليف غير العقلانية لأولئك الذين يستخدمونه حاليا.

وتدرك الأرجنتين أهمية موضوع استدامة أنشطة الفضاء على المدى الطويل، الذي لا ينبغي تحويل دراسته، تحت أي ظرف من الظروف إلى صك، بحيث تفرض البلدان التي أدارت تقليديا تكنولوجيا الفضاء، قيودا على الحق المشروع للبلدان الأخرى، وتطلعها لاستخدام تكنولوجيا الفضاء كأداة أساسية لتحسين الأحوال المعيشية لشعوبها.

وأخيرا، أود أن أسلط الضوء على أن التعاون الدولي بشأن أنشطة الفضاء هو أحد الجوانب البالغة الأهمية، التي نعتقد أنه ينبغي تعزيزها، مع توطيد تدابير الشفافية وبناء الثقة أيضا. وبوصف التعاون الدولي يشكل دعامة أساسية لاستخدام الفضاء الخارجي، يتعين أن يشمل تعزيز التعاون الدولي فيما يخص استخدام الفضاء الخارجي، أيضا تبادل المعارف والممارسات الجيدة وبناء القدرات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويتيح التعاونان الدولي والإقليمي في مجال الأنشطة الفضائية، بروزأوجه التآزر، وزيادة الوعي بالفوائد التي يمكن لعلوم وتكنولوجيا الفضاء الإسهام من خلالها في تحقيق التنمية المستدامة.

السيدة لاغنر (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): إن وفد بلدي يؤيد بقوة البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وسأقدم الآن بعض التعليقات الإضافية بصفتي الوطنية.

بينما نسدل الستار على الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لمعاهدة الفضاء الخارجي الأساسية، فإننا ننظر إلى بيئة وصناعة فضاء تختلفان كثيرا عن الأيام الأولى لمغامرات استكشاف الفضاء. وأصبحت الهياكل الأساسية للفضاء، تشكل جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية لمجتمعاتنا، ووفرت منافع هائلة للتنمية البشرية. لكن لم يتمكن النظام الدولي للفضاء من مواكبة عدد متزايد من الفعاليات والأنشطة في الفضاء الخارجي، والخطر المتزايد للصراع في البيئة الفضائية أو انتشار الحطام الفضائي.

هناك حاجة إلى تحديث يأخذ في الاعتبار الحقائق الراهنة لاستخدام الفضاء الخارجي. ومن الضروري بالنسبة لذلك العمل، إدراكنا بأنه لا يمكننا التفريق بين السواتل العسكرية والمدنية، أو بين سلامة وأمن الأجسام الفضائية، نظرا للطبيعة الخاصة لبيئة الفضاء.

ويمكن أن ينشأ الحطام الفضائي عن الأنشطة المدنية والعسكرية على حد سواء، دون أي تمييز بينهما.وعلاوة على ذلك فإن لمعظم – إن لم تكن جميع – الموجودات الفضائية تطبيقات وقدرات ذات استخدام مزدوج.عليه، ولأجل التخفيف من آثار الحطام الفضائي ولإبقاء الفضاء الخارجي بمنأى عن النزاع، فإنه يجب علينا النظر في الأنشطة العسكرية والمدنية معا، حيث لا يمكن الفصل بينهما.وترحب السويد بعقد الاجتماع المشترك الحسن التوقيت اليوم بين اللجنتين الأولى والرابعة بشأن التحديات المحتملة التي تواجه أمن الفضاء واستدامته، نظرا لأنه يمضي بنا شوطا نحو سد هذه الفجوة.

وما تزال المبادرات تُتخذ، في حين تم القيام بعمل هام من جانب المجتمع الدولي بهدف التصدي للتحديات التي تواجه أمن الفضاء الخارجي واستدامته.ويعتبر عمل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بالاستدامة الطويلة الأجل للفضاء الخارجي أحد الأمثلة على ذلك.ويتجسد مثال آخر في مدونة قواعد السلوك الدولية المقترحة للأنشطة في الفضاء الخارجي، التي تؤيدها السويد نظرا لأنها توفر سبيلا جيدا للتعامل مع مسائل الفضاء بطريقة مشتركة، من حيث تركيزها على السلوك الفعلي في الفضاء الخارجي.وبذلك فهي تتغلب على الخلافات المصطنعة بين التعاريف المدنية والعسكرية للموجودات الفضائية واستخدامها.ومع ذلك، فإننا لا نرى أن من الملائم الإشارة إلى حق الدفاع عن النفس في هذه المدونة، لأن ذلك الموضوع مشمول بالفعل بموجب ميثاق الأمم المتحدة.وتمثل مدونة قواعد سلوك للفضاء خطوة أولى قابلة للتحقيق وتكتسي

أهمية بحد ذاتها، علاوة على كونها نقطة انطلاق نحو المزيد من العمل، بما في ذلك التوصل إلى صكوك ذات طابع ملزم قانونا. والسويد على أهبة الاستعداد للعمل مع الشركاء في مجتمع الأمم المتحدة لإيجاد السبل المناسبة للمضي قدما في تدابير الشفافية وبناء الثقة، فضلا عن وضع مدونة السلوك هذه.

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): يمثّل الفضاء الخارجي تراثا مشتركا لنا جميعا، وبالتالي ينبغي أن يكون ضمان أمنه وأمانه واستدامته في الأجل الطويل هدفا مشتركا لنا أيضا. وفي ضوء ذلك، فقد أتى هذا الاجتماع المشترك للجنتين الأولى والرابعة، المأذون به في الفقرة ٦ من القرار ٣٨/٦٩، في الوقت المناسب جدا.

ونود أيضا أن نعرب عن تأييدنا الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

وما برحت الشواغل تزداد بشأن تسليح الفضاء الخارجي والحطام الفضائي. وقد ازدادت تلك الشواغل من جراء وضع منظومات قذائف مضادة للقذائف التسيارية واستخدامها وإدماجها في الموجودات الفضائية، وهناك حاجة ماسة للتصدي لها. ولا يعرّض للخطر تسليح الفضاء الخارجي استخدامه في الأغراض السلمية فحسب، بل إن من شأنه أيضا أن يفاقم النزاعات على الأرض، بما له من آثار كارثية محتملة على السلم والأمن الدوليين. وما فتئت باكستان تشدد دوما على أنه ينبغي استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية فحسب. ونعرب عن دعمنا للجهود الرامية إلى وضع تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وبالرغم من أهمية تلك الجهود، فإنها ليست بديلا عن الترتيبات الملزمة قانونا والرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والتي سيتم التفاوض عليها في مؤتمر نزع السلاح بغية ضمان أمان وأمن الفضاء الخارجي واستدامته في الأجل الطويل.

وتشمل الوثيقة الختامية (القرار دإ-١٠/٢) للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة أكثر من ٣٠ فقرة تتصل بالمخاطر التي تنطوي عليها مختلف جوانب سباق التسلح وأهمية منعها. وتوصي الفقرة ٨٠ تحديدا بإجراء مفاوضات دولية مناسبة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد أولى مؤتمر نزع السلاح منذ أمد بعيد اهتماما بهذه المسألة، في حين أقرت الجمعية العامة منذ أكثر من عقدين من الزمن، بأن من شأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أن يحول دون تهديد جسيم للسلم والأمن الدوليين.

ونعرب عن تقديرنا لجهود الاتحاد الأوروبي المعنية بتحديد المجالات المتعلقة بالفضاء الخارجي التي ينبغي التصدي لها. وقد أتاح الاجتماع المعقود في تموز/يوليه بشأن مدونة قواعد السلوك المقترحة لعدد كبير من البلدان منبرا للتعبير عن آرائها وشواغلها بشأن العملية والمنبر والولاية والقواعد الإجرائية التي توضع بموجبها الصيغة النهائية لهذه المدونة. وترى باكستان أن أفضل سبيل للمضي قدما بتلك النُهج الرامية إلى وضع تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي يكمن في عملية للأمم المتحدة تتسم بالشمول والشفافية وتقوم على توافق الآراء.

ويوفر مشروع ذلك النص الذي قُدّم بصورة مشتركة من قبل الاتحاد الروسي والصين بهدف وضع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، أساسا مفيدا يمكّن الشروع في المفاوضات. ولا نرى أي عائق لبدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويكمن التفسير الوحيد لأي اعتراض محتمل للمفاوضات بشأن هذه المسألة في إطار مؤتمر نزع السلاح في أن بعض الدول تسعى إلى حماية احتكارها للتكنولوجيا والحفاظ على هيمنتها الكاملة على هذا المجال. وبالرغم من التأييد الساحق للتفاوض على صك قانوني في

مؤتمر نزع السلاح بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فقد تمكنت قلة من الدول من منع إجرائه. وباكستان هي أحد مقدمي مشروع قرار الاتحاد الروسي المعنون ”عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي“ (A/C.1/70/L.47) وتحث على بدء العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح في إطار البند المعنون ”منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي“ في أقرب وقت ممكن استنادا إلى مشروع منقح لمعاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. واتساقا مع موقفنا الراسخ، فنحن أيضا من مقدمي مشروع القرار المعنون ”منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي“ (A.C.1/70/L.3) الذي قدمته سري لانكا في اللجنة الأولى خلال هذه الدورة.

السيدة ألفاريث (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، والرئيس المشارك، على تنظيم الاجتماع المخصص المشترك بين اللجنتين الأولى والرابعة اليوم لمناقشة التحديات الأمنية في الأنشطة الفضائية. ويسرُّ شيلي أن تشارك في هذا الاجتماع، وتشيد بالعمل المشترك بين مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح لبذل هذا الجهد الهام بهدف التصدي للتحديات الحالية للأمن في الفضاء الخارجي ولاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل.

وترى شيلي أنه من الضروري التصدي لتلك التحديات، التي تؤثر علينا جميعا، علاوة على كونها مسؤولية عالمية ومشتركة. ولذلك السبب فقد انضممنا إلى فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي تُوّج عمله بتقديم تقرير (انظر A/69/189) حوى توصيات اعتمدتها الجمعية العامة بتوافق الآراء (القرار ٥٠/٦٨). ويمثّل فريق الخبراء الحكوميين نفسه أحد تدابير الشفافية وبناء الثقة ويبيّن لنا كيف يمكننا التغلب على اختلافاتنا الأولية وشكوكنا بغية العمل على تحقيق أهدافنا المشتركة.

ونرى أنه يجب بذل الجهود لتنفيذ التوصيات والاستنتاجات الواردة في التقرير في جميع المحافل ذات الصلة، بما فيها لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. ولدينا اعتقاد راسخ بأن توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي تمثّل نتائج العمل الذي يضطلع به الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، وأن من شأن ذلك أن يساعد في التخفيف من مشاكل الحطام الفضائي، وضمان تنفيذ أنشطة الفضاء الخارجي في بيئة أكثر أمانا واستدامة.

وشاركت شيلي بنشاط أيضا في عملية تشاورية بشأن اقتراح الاتحاد الأوروبي المتعلق بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك للأنشطة الفضائية، والتي شملت اعتبارات وشواغل الكثير من البلدان. وينبغي أن تكون المفاوضات والخيارات المتعلقة بالمدونة شاملة وغير تمييزية استنادا إلى تعددية الأمم المتحدة. وينبغي أن تعزز التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي لضمان تمكين جميع الدول من تطوير قدراتها على المشاركة في أنشطة الفضاء الخارجي والاستفادة منها. ونرى أيضا أن من الأهمية بمكان أن نتوصل إلى توافق في الآراء في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية على اعتماد مجموعة من المبادئ التوجيهية لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. وقد كررنا القول بأنه ينبغي أن تكون هذه المبادرات طوعية، وأنها لا يمكن أن تكون بديلا عن الصكوك الملزمة قانونا، بما في ذلك ضرورة إبرام معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

نعتقد أن هذا النوع من الصكوك يمكن أن يكون بمثابة أساس لبناء مناخ دولي من الثقة والتعاون من شأنه أن يتيح لنا إحراز تقدم بشأن هدفنا المتمثل في تعزيز النظام القانوني الدولي.

إن نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي هو أكبر تهديد لأمن الفضاء واستدامة الأنشطة الفضائية في الأجل الطويل. وهذا

هو السبب في أننا يجب أن نتفادى استخدام الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية.

السيد كومبرينك (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): سأقتصر في ملاحظاتي على مسألة إمكانية وضع مدونة قواعد سلوك دولية بشأن أنشطة الفضاء الخارجي.

من الواضح لوفدي أن جميع المشاركين في هذه المناقشة يدركون أن الفضاء الخارجي هو التراث المشترك للبشرية وأن لجميع الدول مصلحة متساوية في أنشطة الفضاء الخارجي. ويستتبع ذلك منطقيا أن أي عملية صوب تدابير فعالة في هذا المجال، لا سيما تلك ذات الطابع الطوعي، ستتطلب مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول. ومن أجل التوصل إلى صك موثوق وفعال ومقبول دوليا يهدف إلى وضع تدابير تعاونية في الاضطلاع بأنشطة الفضاء الخارجي، على أساس تدابير الشفافية وبناء الثقة المتفق عليها التي من شأنها أن تسهم في الحفاظ على أمان الفضاء الخارجي وأمنه واستدامته، يمكن، في رأينا، النظر في العناصر التالية لولاية يجري التفاوض عليها في إطار الأمم المتحدة.

ومن بين أمور أخرى، يمكن أن تشمل هذه الولاية قرارا لبدء مفاوضات على عملية شمولية متعددة الأطراف غير تمييزية بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك ذات طابع طوعي على أساس تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي وتلبي احتياجات وشواغل جميع الدول. ونظرا للغرض من هذه المدونة، ألا وهو بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، نعتقد أن عملية قائمة على توافق الآراء ستكون أنسب طريقة للمضي قدما.

وينبغي لهذه المدونة، في رأينا، أولا، أن تهدف إلى تعزيز أمان أنشطة الفضاء الخارجي وأمنها واستدامتها في الأجل الطويل، فضلا عن كفالة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية بما يعود بالنفع على جميع الدول، بصرف النظر عن درجة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعلمية. ثانيا، ينبغي أن تعزز بنشاط التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية والدول الناشئة في ارتياد الفضاء. ثالثا، ينبغي أن تعمل بنشاط على تعزيز الحق المتساوي لاستكشاف واستخدام الفضاء الخارجي من جانب البلدان النامية والدول الناشئة في ارتياد الفضاء، وذلك من خلال أمور منها إدراج آليات مساعدة ملائمة. رابعا، ينبغي أن تكون مكملة للإطار الدولي القائم المنطبق على أنشطة الفضاء الخارجي، ولا تتعارض معه أو تقوضه. وخامسا، ينبغي ألا تكرر أو تحل محل المبادرات الأخرى الرامية إلى تعزيز أمان أنشطة الفضاء الخارجي وأمنها واستدامتها في الأجل الطويل، بما في ذلك تلك ذات الطابع الملزم قانونا.

أنتقل إلى طرائق تلك المفاوضات، هناك عدة خيارات متاحة للتفاوض بشأن صك من هذا القبيل في إطار الأمم المتحدة يمكن أن تتيح مستوى مشاركة واسع النطاق واستخدام للخبرات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة. وتشمل تلك الخيارات مؤتمر نزع السلاح ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية واللجنتين الأولى والرابعة. وإذ يمكن طرح حجج قوية لاستخدام تلك المنتديات كوسائل مناسبة لإجراء مفاوضات على صك طوعي بشأن مدونة لقواعد السلوك بشأن أنشطة الفضاء الخارجي، فإن جلسة عامة للجمعية العامة يمكن أن توفر منبرا مناسبا للمضي قدما بهذه المسألة. ومن مزايا استخدام جلسة عامة أن ولاية تفاوضية يصدر بها تكليف من جلسة عامة لن تخل بالنطاق المحتمل لصك من هذا القبيل قد لا يوجد توافق في الآراء بشأنه في الوقت الحالي ويمكن أن يخضع للمفاوضات في المستقبل.

هذه ليست سوى بعض الأفكار التي أراد وفد بلدي تشاطرها مع هذه الجلسة المشتركة، التي نأمل أن تساعد الوفود على مواصلة التفكير بشأن المضي قدما بهذه المسألة.

أخيرا، في حين أن جنوب أفريقيا ستؤيد هذه المفاوضات وإبرام صك طوعي، فإن هذا لا يمكن أن يكون بديلا عن ولا

ينبغي أن يؤثر سلبا على عمل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن استدامة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل، والعمل في مؤتمر نزع السلاح بشأن التدابير الملزمة قانونا الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

الرئيس المشارك بولر (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في هذه الجلسة.

قبل أن أختتم أعمالنا بعد ظهر اليوم، أود أن أشكر جميع الوفود على عملها الممتاز ومداخلاتها الثاقبة وإدارتها الرائعة للوقت والتعاون والدعم المقدم إلى الرئيس المشارك لي، السفير فان أوستيروم، ولي في مهمتنا المتمثلة في التشارك في رئاسة هذه الجلسة التاريخية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.